

Distr.: General
24 June 2022
Arabic
Original: Chinese/English/French/
Russian/Spanish



الدورة السادسة والسبعون

البند 97 (ج) من القائمة الأولية*

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي: تدابير
عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير موجزا جامعا للعناصر الواردة في الردود المتلقاة من الدول الأعضاء عملا بالقرار [230/76](#)، دون المساس بمواقفها الفردية. ويعرض التقرير التهديدات والمخاطر الأمنية القائمة والمحتملة التي تهدد المنظومات الفضائية، بما في ذلك المخاطر الناشئة عما يكون في الفضاء الخارجي أو على الأرض من أعمال أو أنشطة أو منظومات؛ والإطار التنظيمي القائم، وكذلك العمليات المتعددة الأطراف الماضية والجارية؛ وتدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/50

150722 110722 22-07336 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - معلومات أساسية
4	ثالثا - التهديدات والمخاطر الأمنية القائمة والمحتملة التي تتعرض لها المنظومات الفضائية، بما في ذلك المخاطر الناشئة عما يكون في الفضاء الخارجي أو على الأرض من أعمال أو أنشطة أو منظومات
5	رابعا - الإطار التنظيمي القائم والعمليات المتعددة الأطراف الماضية والجارية
7	خامسا - تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي
11	سادسا - ملاحظات الأمين العام واستنتاجاته
	المرفق
13	الردود الواردة
13	ألف - الحكومات
13	كندا
16	شيلي
17	الصين
21	كوبا
22	فرنسا
27	ألمانيا
30	هندوراس
30	اليابان
32	هولندا
34	النرويج
35	جمهورية كوريا
37	الاتحاد الروسي
39	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
42	الولايات المتحدة الأمريكية
46	باء - الاتحاد الأوروبي

أولا - مقدمة

- 1 - في الفقرة 7 من القرار 230/76 بشأن التدابير العملية الأخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يلتمس، في نطاق الموارد المتاحة، آراء الدول الأعضاء ومقترحاتها بشأن توفير ضمانات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وأن يقدم تقريراً موضوعياً مشفوعاً بمرفق يتضمن تلك الآراء إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، لكي تواصل الدول الأعضاء مناقشتها. ويُقدّم هذا التقرير تلبيةً لذلك الطلب.
- 2 - وفي 11 كانون الثاني/يناير 2022، أرسل مكتب شؤون نزع السلاح مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء بوجه فيها انتباهها إلى الفقرة 7 من القرار ويلتمس آراءها بشأن المسألة. وترد في مرفق هذا التقرير الآراء الواردة بحلول 6 أيار/مايو 2022. أما الآراء الواردة بعد 6 أيار/مايو، فقد نُشرت على الموقع الشبكي للمكتب باللغة الأصلية التي وردت بها. ونُشرت على الموقع الشبكي أيضاً الردود الواردة من كيانات أخرى.
- 3 - ويرد في الفروع من الثاني إلى الخامس من هذا التقرير موجز جامع للعناصر الواردة في الردود المتلقاة من الدول الأعضاء، دون المساس بمواقفها الفردية. أما الفرع السادس، فيعرض ملاحظات الأمين العام واستنتاجاته.

ثانياً - معلومات أساسية

- 4 - أكدت الدول من جديد ضرورة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه حصراً للأغراض السلمية. ويرى العديد من الدول أن الفضاء الخارجي مشاع عالمي. وأشار إلى ضرورة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لإفادة جميع البلدان وعلى نحو ما يحقق مصالحها.
- 5 - وأعربت الدول عن رأي مفاده أنها تعتمد بشكل متزايد على القدرات الفضائية، التي يعتبر أنها ذات ضرورة متزايدة بالنسبة لرفاه البشرية. وشددت على أهمية الفضاء الخارجي في توفير الخدمات، بما في ذلك الاتصالات، وتحديد المواقع والملاحة والتوقيت، والبحث والإنقاذ، والتنبؤ بالطقس. وإضافة إلى ذلك، رأت الدول أن الأصول الفضائية تؤدي دوراً حيوياً في التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظراً لزيادة الاعتماد على السواتل، أعرب عن الرأي القائل بأن التدخل في الخدمات التي توفرها هذه الأصول أو تدميرها يمكن أن يؤدي إلى خسائر اقتصادية فادحة، واضطرابات اجتماعية خطيرة، وفي الحالات القصوى، إلى خسائر في الأرواح.
- 6 - وشدد عدد من الدول على أهمية المنظومات الفضائية بالنسبة للأمن الدولي والوطني، بما في ذلك لأغراض الاتصالات، والقيادة والتحكم، والملاحة، والاستخبارات، والاستطلاع، والإنذار المبكر والتحقق من الامتثال لاتفاقات تحديد الأسلحة.
- 7 - وشدد على إلحاح وأهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وشدد أيضاً على أن أي نزاع مسلح في الفضاء الخارجي ستترتب عليه عواقب واسعة النطاق ومن المرجح أن يلحق الضرر بالعديد من الدول غير الأطراف في ذلك النزاع. ولذلك ارتئي أن أمن الفضاء الخارجي يمثل مصلحة لجميع الدول، التي تتحمل مسؤولية مشتركة عن الحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى مجال يمكن أن تحدث فيه أعمال عدائية فعلية.

8 - وأعرب عن القلق بصفة خاصة إزاء الدور المتزايد للجهات الفاعلة التجارية في الأنشطة الفضائية العسكرية، وهو تطور ارتئي أنه يؤدي إلى تسارع المنافسة على التسلح في الفضاء الخارجي ويطمس الحدود بين الأنشطة المدنية والعسكرية. وارتئي أن استخدام الفضاء على نطاق واسع في الأغراض المدنية والعسكرية يؤدي إلى إمكانية تضرر جميع الدول. ولذلك اقترحت مراعاة التفاعل بين الاستخدام المدني والعسكري للفضاء الخارجي عند النظر في اتخاذ تدابير لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ثالثاً - التهديدات والمخاطر الأمنية القائمة والمحتملة التي تتعرض لها المنظومات الفضائية، بما في ذلك المخاطر الناشئة عما يكون في الفضاء الخارجي أو على الأرض من أعمال أو أنشطة أو منظومات

9 - رأى العديد من الدول أن الازدحام في الفضاء الخارجي والتنازع والتنافس عليه آخذة في التزايد. وأعربت عن اعتقادها أن الازدحام ناجم عن زيادة عدد السواتل النشيطة وقطع الحطام. وارتئي أن هذا الازدحام يُحتمل أن يؤثر سلباً على استدامة الأنشطة الفضائية في الأجل الطويل، بطرق منها زيادة خطر الاصطدام وتوليد حطام إضافي. وإضافة إلى ذلك، يخشى أن يؤدي تزايد عدد الجهات الفاعلة في الفضاء الخارجي وتنويع أنشطتها إلى زيادة احتمال مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير التي قد تؤدي إلى تفاقم التوترات ونشوب النزاعات.

10 - ورأى عدد من الدول أن المنافسة الاستراتيجية في الفضاء الخارجي آخذة في الاشتداد وأن هذه المنافسة تشكل تحدياً للسلام والأمن الدوليين، بطرق منها زيادة احتمال نشوب نزاعات. وارتئي أن هذه المنافسة تجري في المقام الأول بين القوى العسكرية الكبرى. وأعرب عن رأي مفاده أن السياق الاستراتيجي في الفضاء الخارجي قد تدهور نظراً لوضع استراتيجيات عسكرية يمكن أن تيسر ما يسمى بالاستراتيجيات الهجينة التي تتطوي على استخدام تكنولوجيات مزدوجة الاستخدام وأعمال لا تصل إلى درجة النزاع المسلح. وأشار إلى أن سعي دولة واحدة إلى الهيمنة يمكن أن يزيد من خطر تسليح الفضاء الخارجي. وأشار أيضاً إلى أن الدول التي تعتمد بدرجة أقل على الأصول الفضائية يمكن أن يكون لها حافز على اتباع سلوك ينطوي على التهديد في الفضاء الخارجي، دون الاهتمام باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل.

11 - وشدد العديد من الدول على أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، من شأنه أن يستهلك موارد كبيرة ويعرض للخطر استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه في الأغراض السلمية. وأشار إلى أن ثمة سباق تسلح في الفضاء يجري بالفعل وينبغي احتواؤه. وأشار أيضاً إلى أن نشوء سباق تسلح في الفضاء الخارجي في العصر الحديث أمر معقد، إذ إنه يشمل عناصر أرضية ومنظومات دفاعية، مما يزيد من خطر سوء التفسير وسوء التقدير. وأشار إلى أهمية التمييز بين الاستخدام العسكري المشروع للفضاء الخارجي وتسليحه. وأعرب عن القلق إزاء البيانات الوطنية التي تشير إلى الفضاء الخارجي باعتباره "ميداناً للحرب".

12 - وأشار إلى أن الأخطار التي تهدد المنظومات الفضائية يمكن أن تأتي من أربعة منظومات إيصال ممكنة: من الأرض إلى الفضاء، ومن الفضاء إلى الفضاء، ومن الفضاء إلى الأرض، ومن الأرض إلى الأرض. وأشار أيضاً إلى أن التهديدات ضمن منظومات الإيصال تلك يمكن أن تصنف في تهديدات مؤقتة

يمكن تداركها، مثل تشويش إشارات الترددات الراديوية أو إبهار نظم الاستشعار عن بُعد، وتهديدات لا يمكن تداركها، مثل أي وسائل أو أساليب تؤدي إلى تدهور منظومة فضائية أو تدميرها. وأعرب عن القلق بوجه خاص إزاء أنواع معينة من التهديدات، بما في ذلك المنظومات الأرضية المضادة للسواتل والمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف. وأعرب أيضا عن القلق إزاء التهديدات غير المادية، بما في ذلك الحرب الإلكترونية، مثل التشويش أو التداخل، والهجمات الإلكترونية. وأعرب عن مخاوف أيضا من أن تستخدم الدول جهات تجارية لمنع الآخرين من الوصول إلى المدارات والترددات الراديوية من خلال نشر تشكيلات ضخمة من السواتل. وارتئي أيضا أن انخفاض مستويات الثقة بين الدول وعدم وجود تصورات مشتركة للمخاطر يشكلان مصدر أخطار تهدد أنشطة الفضاء الخارجي.

13 - وأشار إلى أن بعض الدول تقوم بتطوير وتجريب وتشغيل وتكديس ونشر مجموعة متنوعة من القدرات المضادة للمنظومات الفضائية التي يمكن استخدامها لمنع تشغيل القدرات والخدمات الفضائية المدنية أو التجارية أو الأمنية الوطنية، أو تعطيلها أو إضعافها أو تدميرها. وأعربت عدة دول عن قلقها من أن تطوير قدرات مضادة للمنظومات الفضائية من هذا القبيل يمكن أن يزيد من انعدام الثقة، وكذلك مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير.

14 - وأشار إلى أن العديد من القدرات والتكنولوجيات الفضائية يمكن اعتبارها ذات استخدام مزدوج، نظرا لأن لها تطبيقات مدنية وعسكرية على السواء. وأشارت عدة دول إلى التحديات التي تشكلها خصائص الاستخدام المزدوج لمعظم المنظومات الفضائية، التي قد تزيد من سوء التفاهم بين الدول بشأن نواياها، مما يؤدي إلى تصعيد غير مقصود. بيد أنه تم التشديد بشكل خاص على مهام مثل الإزالة النشيطة للحطام وتقديم الخدمات في المدار. وأشار إلى أن التقدم التكنولوجي الذي يتجاوز تطوير قدرات الاستخدام المزدوج يتحقق إلى حد بعيد بمساعي القطاع الخاص. وارتئي أن مشاركة القطاع الخاص في هذا الصدد تزيد من صعوبة التمييز بين المنظومات الفضائية العسكرية والمدنية، مما يزد من صعوبة تحديد التهديدات والتمييز بين أنماط السلوك التي لا تضر وتلك التي تتطوي على تهديدات. وارتئي أيضا أن الطابع المزدوج الاستخدام لتكنولوجيا الفضاء يزيد من تعقيد النهج الممكنة للتحقق من تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. وأعرب عدد من الدول عن رأي مفاده أن الشواغل المتصلة بالأجسام والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج تتطلب نهجا يركز على معايير السلوك المسؤول وعلى الشفافية وتدابير بناء الثقة. وأشار إلى أن الدول ينبغي لها أن تتعهد، عند الاستجابة للشواغل التي تثيرها المنظومات ذات الاستخدام المزدوج، بتجنب تقييد أي شكل من أشكال استخدام تكنولوجيا الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من قبل جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية.

رابعاً - الإطار التنظيمي القائم والعمليات المتعددة الأطراف الماضية والجارية

15 - أشير إلى أن القانون الدولي ينطبق على الأنشطة الجارية في الفضاء الخارجي. وذكر أن القانون الدولي القائم يوفر إطارا قويا لإدارة أنشطة الفضاء الخارجي. واستشهدت الدول بأمانة الاتفاقات الدولية التي تنطبق في الفضاء الخارجي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة؛ ومعاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى؛ ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء؛ واتفاق انقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي؛ واتفاقية المسؤولية الدولية

عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية؛ واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي؛ واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى؛ والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها؛ ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وإضافة إلى ذلك، ارتئي أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وثيقة الصلة بالموضوع أيضا، رغم أنها لم تدخل بعد حيز النفاذ.

16 - وشدد عدد من الدول على أهمية الامتثال للالتزامات القانونية الدولية القائمة، ومن بينها الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك اعتبارها وسيلة لمنع نشوب نزاع في الفضاء الخارجي. وقيل إن انتهاكات القانون الدولي يمكن أن تسهم في تدهور الثقة، وتؤدي إلى سباق تسلح، وتزيد من خطر سوء التقدير والتصعيد ونشوب النزاعات. وأشارت الدول إلى أن النظام القانوني القائم يحظر وضع أسلحة الدمار الشامل في مدار حول الأرض، كما يحظر إنشاء أية قواعد أو منشآت أو تحصينات عسكرية وتجريب أي نوع من الأسلحة وإجراء أية مناورات عسكرية على الأجرام السماوية. واقترح أن تعزز الدول المعرفة بالاتفاقات الدولية المنطبقة على أنشطة الفضاء الخارجي وبالمبادئ المتصلة بالفضاء الخارجي المتفق عليها دوليا.

17 - وأعرب عدد من الدول عن رأي مفاده أن النظام القانوني القائم لا يحظر وضع أسلحة غير أسلحة الدمار الشامل في المدار، كما أنه لا يمنع فعليا استعمال القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وذكرت هذه الدول أن النظام القانوني القائم، بناء على ذلك، لا يوفر ضمانات كافية ضد حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وذكر أيضا أن النظام القانوني القائم غير كاف لضمان وصول جميع الدول إلى الفضاء دون قيود في الحال وفي المستقبل.

18 - وأشار إلى أن اهتمام الجمعية العامة بالفضاء الخارجي يعود إلى عام 1958، عندما اتخذت قرارا بشأن مسألة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وأشار أيضا إلى أن الجمعية العامة دعت، في دورتها الاستثنائية العاشرة (الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح)، إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وكلفت بإجراء مفاوضات لتحقيق هذه الغاية. وأشار إلى أن الجمعية لا تحدد نوع النتيجة التي ينبغي أن تتمخض عنها هذه المفاوضات. ورأى عدد من الدول أن مفهوم "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" يستمد أصوله من ديناميات الحرب الباردة ويركز على المنافسة بين القوى الكبرى. وأشار إلى أن الجمعية العامة تتخذ منذ ثمانينيات القرن الماضي قرارات سنوية تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى التفاوض على اتفاقات فعالة يمكن التحقق منها تهدف إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأشار عدد من الدول إلى أنها تقهم منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بمعنى أوسع، يتعلق عموما بمسائل الأمن الدولي المتصلة بالفضاء الخارجي.

19 - وأشارت الدول إلى عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإلى التقرير الذي أصدره (A/74/77).

20 - واقترح أن تستعرض الدول الأعضاء تقرير الأمين العام بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول (A/76/77). وشدد عدد من الدول على دور الفريق العامل المقترح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة 231/76. وأعرب عن رأي مفاده أن الفريق العامل

المفتوح باب العضوية يتيح تناول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بطريقة شاملة وكلية دون المساس بشكل النتائج. وأشار إلى أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية يوفر محفلاً للعمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وأشار أيضاً إلى أن عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية ينبغي أن يفضي إلى اعتماد صك ملزم قانوناً. ووجهت نداءات إلى جميع الدول للمشاركة بصورة بناءة في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

خامساً - تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

21 - دعا العديد من الدول إلى المشاركة في عملية متعددة الأطراف شاملة للجميع للمضي قدماً في المناقشات المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأعرب عن آراء مختلفة بشأن أهداف هذه المشاركة، بما في ذلك الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وتحسين أمن الفضاء بشكل ملموس لصالح جميع الدول، وإبقاء الفضاء الخارجي مجالاً خالياً من أي نوع من الأسلحة، ومنع تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة للمواجهة المسلحة. ودعا عدد من الدول إلى أن تتم هذه المشاركة في المحافل القائمة، بما فيها مؤتمر نزع السلاح والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، وفي سياق الصكوك ذات الصلة، مثل مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وشدد عدد من الدول على ضرورة جمع الجهات صاحبة المصلحة كلها في المحافل القائمة بغية تعزيز التعاون والثقة فيما بين هذه الجهات كلها، لا سيما فيما بين الدول.

22 - وفيما يتعلق بوضع واستعراض تدابير لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وكذلك تدابير أوسع نطاقاً لكفالة الأمن ومنع نشوب نزاع في الفضاء الخارجي، اقترحت الدول مراعاة عدد من المسائل، منها ما يلي:

(أ) التفاهم بشأن ما يشكل تهديدات فضائية وأنماط السلوك المسؤول لتجنب هذه التهديدات أو منعها، والاشتراك في تحليل ذلك؛

(ب) جميع عناصر المنظومة الفضائية؛

(ج) جميع الأخطار التي تهدد المنظومات الفضائية بصورة شاملة وجميع منظومات الإيصال المتعلقة بهذه التهديدات، بما في ذلك منظومات الإيصال من الأرض إلى الفضاء، ومن الفضاء إلى الفضاء، ومن الفضاء إلى الأرض؛

(د) دور التكنولوجيات الجديدة والحديثة، وكذلك التكنولوجيات القائمة مثل القذائف، والتهديدات الحركية وغير الحركية؛

(هـ) تفاهم الدول بشأن قدراتها ونواياها في الفضاء الخارجي؛

(و) سوء إدراك الإجراءات والآثار، وسوء فهم المنظومات وعمليات النشر؛

(ز) عدم وجود نظم فعالة لتحديد الأسلحة وقواعد ومعايير ومبادئ متفق عليها، بما في ذلك فيما يتعلق بتفسيرها وتطبيقها، وعدم اكتمال الاتفاقات؛

(ح) انعدام الثقة وتدابير التحقق.

23 - ويُذكر أيضاً أنه لا بد من تعزيز المبادرات الرامية إلى النهوض بالتعاون والمساعدة في مجال الفضاء الخارجي وتشجيع التبادلات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

24 - وأعربت الدول عن آراء مختلفة بشأن مفهوم "الضمانات" في سياق منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأعرب عن رأي مفاده أن توفير الضمانات يمكن أن يستتبع مزيجاً من التدابير العملية والموثوقة والكلية التي من شأنها، في مجموعها وبمرور الوقت، أن تحد من أسباب حدوث سباق تسلح وأن تعزز سلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستدامته. ورأى عدد من الدول بشكل متباين أن المفهوم غير واضح، وأنه يبالغ في تبسيط التحديات التي تواجه أمن الفضاء الخارجي ويوحي ضمناً بتركيز ضيق على المعاهدات الملزمة قانوناً وحدها، أو أنه يُفرد النهج أو يحد منها من ناحية أخرى.

25 - وأعربت دول عديدة عن تأييدها لاتباع نهج شامل لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وكذلك لاتخاذ تدابير أوسع نطاقاً لكفالة الأمن ومنع نشوب نزاع في الفضاء الخارجي. وارتئي أن هذا النهج ينبغي أن يتصدى بطريقة كلية لجميع التهديدات وأنماط السلوك التي تنطوي على تهديد وتزعزع الاستقرار، ويمكن على أساسه وضع تدابير عملية أخرى محددة ومصممة خصيصاً لمواجهة هذه التهديدات. وارتئي كذلك أن هذا النهج يمكن أن ينطوي على ما يلي:

(أ) الامتثال للاتفاقات القائمة ذات الصلة وتنفيذها تنفيذاً كاملاً، واستعراض التهديدات الحالية والمقبلة المضادة للمنظومات الفضائية وكذلك البيئة الأمنية الدولية الشاملة؛

(ب) وضع نهج شامل وتدرجي في وقت لاحق، يشمل التزامات طوعية متصلة بمعايير السلوك المسؤول وغير ذلك من تدابير الشفافية وبناء الثقة، إضافة إلى إمكانية النظر في مفاهيم ومقترحات لوضع اتفاقات جديدة ملزمة قانوناً تكون منصفة ويمكن التحقق منها فعلياً؛

(ج) دراسة التدابير الأخرى المتاحة للدول التي يمكن أن تساعد في صون السلام والأمن الدوليين.

26 - وفي هذا الصدد، أعربت دول عديدة عن تأييدها لوضع وتنفيذ معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ورأت دول عديدة أن التوصل إلى فهم أفضل لأنماط السلوك المسؤول وغير المسؤول من شأنه زيادة إمكانية التنبؤ وتجنب التوترات في الفضاء الخارجي. وأشار إلى أن هذا النهج يمكن أن يستتبع تدابير حذر ويقل احتمال أن تتجاوز التطورات التكنولوجية المقبلة. وأعرب عدد من الدول عن رأي مفاده أن اتباع نهج موجه نحو القدرات مركز على حظر منظومات معينة سيكون ضيقاً جداً وغير كاف.

27 - وارتئي أنه ينبغي وضع أي تدابير ممكنة في المستقبل وفقاً للمعايير التي اتفق عليها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي أشار إلى أن أي تدابير من هذا القبيل ينبغي أن تحقق ما يلي:

(أ) أن تكون واضحة وعملية ومجربة، أي أن جهة فاعلة واحدة أو أكثر قد طبقت التدابير المقترحة وأثبتت فعاليتها؛

(ب) أن يتسنى تأكيدها بصورة فعلية أثناء تطبيقها من قبل أطراف أخرى، سواء بشكل مستقل أو جماعي؛

(ج) أن تحد من أسباب انعدام الثقة وسوء الفهم وسوء التقدير فيما يتعلق بأنشطة الدول ونواياها أو أن تزيل هذه الأسباب برمتها.

28 - وإضافة إلى ذلك، اقترح أن تكون أي تدابير من هذا القبيل منصفة وأن تعزز الأمن الوطني، وأن تحدّد أحكام أي اتفاق بدقة معقولة، وأن تُستعمل لغة دقيقة في أي اتفاق لتحديد الكيفية التي يتجلى بها الامتثال وعدم الامتثال وكيف سيتم قياسه في حدود القيود التي تفرضها التكنولوجيا المتاحة حالياً.

29 - واقترحت الدول طائفة من التدابير التي يمكن وضعها، بما في ذلك الالتزامات أو التعهدات المقترحة التالية:

(أ) الامتناع عن الأعمال والعمليات والأنشطة التي تشكل تهديداً أو التي يمكن أن يساء فهمها بسهولة على أنها تهديد للأمن والاستقرار؛

(ب) الالتزام بعدم استخدام الأجسام الفضائية لتدمير أي أهداف على الأرض أو في الغلاف الجوي أو الفضاء الخارجي؛

(ج) عدم تدمير الأجسام الفضائية التابعة للدول الأخرى أو إتلافها أو تغيير مسار تحليقها؛

(د) عدم استحداث أسلحة فضائية أو تجربتها أو نشرها، بما في ذلك الأسلحة المصممة للاستخدام في الدفاع المضاد للقذائف، وتدمير أي أسلحة موجودة فعلاً من هذا القبيل؛

(هـ) عدم استخدام المركبات الفضائية المأهولة في الأغراض العسكرية؛

(و) عدم مساعدة أو تحريض الآخرين على القيام بمثل هذه الأنشطة؛

(ز) عدم إجراء تجارب صاروخية مدمرة مضادة للسواتل بالارتقاء المباشر.

30 - ودعيت الدول إلى تحسين الإشراف على الجهات التجارية الخاضعة لولايتها القضائية لضمان ألا تتبع أنماط سلوك غير مسؤول. واقترح أن تلتزم الدول بالتقليل إلى أدنى حد من تكوين الحطام عمداً، وأن توضع معايير لإجراء عمليات التقارب والالتقاء.

31 - وأعرب عن رأي مفاده أن التطبيق الفعلي للجزاءات ووضع ضوابط للتصدير يشكلان أداتين مفيدتين في الحد من انتشار التكنولوجيات التي يمكن أن تتسبب في زعزعة الاستقرار في الفضاء الخارجي.

32 - ودُعي إلى فرض حظر على وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وعلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الفضائية. ودعت دول عديدة إلى اتباع نهج أوسع نطاقاً إزاء منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يأخذ في الاعتبار المسائل التي تتجاوز وضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

33 - وسلط الضوء على الالتزام السياسي الذي قطعه بعض الدول بالألا تكون أول من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وأشار إلى أن مبادرة "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" قد أسهمت إسهاماً كبيراً في السلام والأمن الدوليين. وأعرب عدد من الدول الأخرى عن شكها في استيفاء مبادرة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي لمعايير الشفافية وتدابير بناء الثقة المبينة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وأبرزت هذه الدول ما ترى أنه أوجه قصور في المبادرة، بما في ذلك عدم تناولها للأسلحة الأرضية التي يمكن أن تستهدف أجساماً في الفضاء الخارجي. وأشار إلى صعوبة تحديد ما يشكل سلاحاً فضائياً.

34 - وسلط عدد من الدول الضوء على مشروع المعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، باعتباره أساسا للتفاوض على صك ملزم قانونا. ورأى عدد من الدول أن مشروع المعاهدة لن يحقق هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولن يعزز أمن الفضاء ولا يشكل أساسا كافيا لوضع صك ملزم قانونا في المستقبل. ورأى عدد من الدول أن مشروع المعاهدة لا يتناول جميع التهديدات ذات الصلة، بما فيها التهديدات الأرضية، والمنظومات ذات الاستخدام المزدوج، ولا يحدد ما يشكل سلاحا فضائيا ويفتقر إلى تدابير التحقق.

35 - واعتُبرت تدابير الشفافية وبناء الثقة خطوة مهمة، أحرز تقدم بشأنها، نحو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأشار إلى أن من شأن تدابير الشفافية وبناء الثقة أن تقلل من مخاطر سوء التواصل وسوء التفسير والتصعيد غير المقصود. وأعرب عن رأي مفاده أن تدابير الشفافية وبناء الثقة تكمل الصكوك الملزمة قانونا. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن هذه التدابير ينبغي أن توجه نحو تحقيق هدف وضع صك ملزم قانونا. واقترح أن يكون أي صك ملزم قانونا في المستقبل مقترنا بمزيد من تدابير الشفافية وبناء الثقة. ودكرت الدول بتقرير فريق الخبراء الحكوميين والمبادئ التوجيهية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد.

36 - ودعا عدد من الدول إلى تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة وزيادة تطويرها، لا سيما التدابير التي تعزز الحوار والتواصل. ومن هذه التدابير ما يلي:

(أ) إتاحة عناصر المذاهب والسياسات والاستراتيجيات الفضائية الوطنية علناً، بما في ذلك في المحافل ذات الصلة؛

(ب) الشفافية في إتاحة فهارس البيانات المدارية؛

(ج) الإبلاغ عن النفقات العسكرية في مجال الفضاء، وعن الأنشطة الفضائية الأخرى المتعلقة بالأمن الوطني، حسب الاقتضاء، في تقاريرها المقدمة في إطار تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية؛

(د) وضع نظم ثنائية ومتعددة الأطراف لجهات الاتصال وآليات للتشاور وتفادي التضارب، بغية الحد من مخاطر التصعيد ونشوب نزاع في الفضاء.

(هـ) التقيد بمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، لا سيما من جانب الدول التي لها أنشطة هامة في مجال القذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية.

37 - ورأت دول عديدة ضرورة اعتماد صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأعرب عن رأي مفاده أن أي اتفاق محتمل ملزم قانوناً لتحديد الأسلحة في المستقبل يتعلق بالفضاء الخارجي ينبغي أن يتضمن أهدافاً واضحة وأن يتجنب فرض قيود على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. وأشار إلى أن من شأن هذا الصك أن يعيد تأكيد القواعد والمبادئ القانونية الدولية القائمة التي تساعد على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فضلاً عن تدوين أنماط السلوك والمعايير المقبولة بين الدول لتصبح قوانين. واقترح إنشاء فريق خبراء تقنيين، قبل الشروع رسمياً في مفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً، وذلك لإجراء مناقشات متعمقة بشأن مسائل تقنية مثل التعريف والنطاق والتحقق؛ وزيادة تنقيح وتحسين توافق الآراء القائم والنتائج؛ والقيام بتحضيرات كاملة للمفاوضات بشأن وضع صك من هذا القبيل.

38 - ورأت دول عديدة أنه ينبغي عدم النظر إلى الالتزامات الطوعية والمبادئ التوجيهية والمبادئ العامة غير الملزمة قانونا والصكوك الملزمة قانونا على أنها يستبعد بعضها بعضا، بل باعتبار أن بعضها يعزز بعضها. وأشار إلى أن معاهدة الفضاء الخارجي تدون في القانون توافقا عالميا في الآراء بشأن القواعد. ورأت عدد من الدول أن وضع قواعد غير ملزمة يمكن أن يشكل خطوة أولى، تندرج أيضا في نهج تدريجي، يمكن أن تؤدي إلى وضع صك ملزم قانونا. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن وضع قواعد غير ملزمة ينبغي ألا يكون سوى خطوة مرحلية نحو اعتماد صك قانوني.

سادسا - ملاحظات الأمين العام واستنتاجاته

39 - في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، أصدرت تقريرا (A/76/77) تضمن موجزا جامعا للعناصر المستقاة من الردود المتلقاة من الدول الأعضاء عملا بالقرار 36/75، إضافة إلى ملاحظاتي واستنتاجاتي، التي أكدتها من جديد بكاملها. والعمل الجديد الذي بدأ ويستمر منذ صدور ذلك التقرير يبعث على التفاؤل.

40 - وكما أشرت إليه في تقريرتي المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، اعتبر الفضاء الخارجي منفعة عالمية تتجاوز نطاق ولاية أي دولة بمفردها. وستعود إمكانية استخدامه السلمي والأمن والمستدام بالنفع على البشرية جمعاء حاضرا ومستقبلا. ووضعت ترتيبات لإدارة الفضاء الخارجي في عهد كانت فيه الأنشطة الفضائية حكرا على الدول. وقد غيرت الأصول الفضائية طريقة عيشنا وأصبح لمنظومات الفضاء الخارجي أهمية بالغة في فهم المشاكل العالمية وحلها، مثل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. وهي أيضا تثير مخاطر جديدة متعلقة بالأمن والسلامة والاستدامة. ويمكن لتزايد الازدحام والمنافسة في الفضاء الخارجي أن يعرض للخطر إمكانية وصول الأجيال المتعاقبة إليه واستخدامها له. ويتعين تحديث نظمنا الإدارية والتنظيمية لتتماشى مع هذا العهد الجديد بما يحفظ الفضاء الخارجي باعتباره منفعة عامة عالمية.

41 - وتظهر التطورات الأخيرة أن من الممكن إحراز تقدم في الإدارة، ولكن لا تزال هناك ثغرات كثيرة. ولا أزال أعتقد أنه يتعين الجمع بين المعايير الملزمة وغير الملزمة، بالاعتماد على الأطر القائمة واستقطاب جميع الجهات الفاعلة المعنية حاليا باستكشاف الفضاء واستخدامه. وهذا هو أحد الأسباب التي دفعتني إلى الدعوة إلى عقد حوار بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة بشأن الفضاء الخارجي في إطار مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2023، من أجل السعي إلى التوصل إلى اتفاق سياسي رفيع المستوى بشأن الاستخدام السلمي والأمن والمستدام للفضاء الخارجي. ويسرني أن الدول الأعضاء أعربت عن تأييدها لهذا الحوار المقترح وأن منظومة الأمم المتحدة قد دعت إلى مواصلة العمل بشأن هذا الاقتراح مع الهيئات ذات الصلة المكلفة بإجرائه من أجل إرشاد العمليات الحكومية الدولية في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقترح.

42 - ويوصى بأن تدرس الدول الأعضاء الأفكار الواردة في هذا التقرير وأن تنظر في كيفية مواصلة النظر فيها ضمن محافل الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤتمر نزع السلاح والأجهزة الفرعية والهيئات الأخرى المنشأة عملا بقرارات الجمعية العامة، بما فيها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول وهيئة نزع السلاح.

المرفق

الردود الواردة

ألف - الحكومات

كندا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

[5 أيار/مايو 2022]

يعرض هذا التقرير آراء كندا بشأن قرار الجمعية العامة 230/76، المعنون "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". ويقدم استجابة لمذكرة شفوية صادرة عن مكتب شؤون نزع السلاح، وموجهة عملاً بالفقرة 7 من القرار المذكور أعلاه، التي تطلب فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام التماس آراء الدول الأعضاء. وقد تشرفت كندا بأن تقدم آراءها سابقاً بشأن قرار الجمعية العامة 36/75، المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول". وينبغي النظر إلى التقرير الوارد أدناه على أنه يستند إلى تلك الملاحظات.

أهمية تعزيز أمن الفضاء

ما فتئ عدد السواتل في الفضاء يزداد، وكذلك عدد الأشخاص الذين يستفيدون منها. فمن المعاملات المالية إلى الاستجابة لحالات الطوارئ، أصبحت تكنولوجيا الفضاء حاضرة تقريباً في كل جانب من جوانب حياتنا اليومية. وترتبط هذه المنظومات الفضائية ارتباطاً جوهرياً باقتصادنا وتنميتنا وأمننا. ومع ذلك، فهي معرضة بشدة للتهديدات الطبيعية والبشرية على حد سواء. ويمكن للإجراءات السلبية التي تتخذها دولة واحدة فقط أن تعرض هذه الأصول للخطر وتهدد إمكانية وصول الجميع إلى الفضاء.

ولا تزال كندا مقتنعة بأن إمكانية بقاء الأنشطة البشرية السلمية في الفضاء على المدى الطويل مستظل محفوفة بالمخاطر ما لم يعالج البعد الأمني للفضاء الخارجي بطريقة فعالة. وبينما شاركت كندا بنشاط في المناقشات التي دارت في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإننا نسلم بالحاجة إلى تجاوز التركيز الضيق على القدرات وتوسيع نطاق الاعتبارات لتشمل أنماط السلوك والأعمال التي تزيد من التوترات بين الدول ويمكن أن توجع سباق التسلح وتزيد من احتمال نشوب نزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم كندا الحفاظ على البيئة الفضائية بوضع تدابير للحد من التهديدات التي تتعرض لها المنظومات الفضائية من جميع جوانبها، بما في ذلك السواتل، والبنى التحتية الأرضية، ووصلات البيانات التي تربطها بالسواتل.

العوامل التي تقوض أمن الفضاء

تدرك كندا أن ما يحرك التهديدات التي يواجهها استقرار الفضاء الخارجي وأمنه يتجاوز بكثير القدرات العسكرية وحدها.

انعدام الثقة: الأمن ليس مجرد مسألة أسلحة. فمن العوامل التي تحركه هناك أيضا التصورات المتصلة بسلوك الآخرين وأعمالهم. وأي بيئة يوجد فيها مستوى منخفض من الثقة بين الدول تغذي الرغبة بشأن الاستخدام المقصود للقدرات العسكرية.

سوء التقدير: يمكن أن تخلص الدول إلى تقييمات مختلفة لمدى التهديد الذي تمثله بعض الأعمال أو الأنشطة. ويمكن أن يؤدي هذا التفاوت إلى إساءة الدول تقدير المخاطر المرتبطة بأعمالها وعواقبها.

سوء الفهم: تنشأ عن طبيعة الاستخدام المزدوج لتكنولوجيا الفضاء إمكانية إساءة الدول فهم نوايا الدول الأخرى. ومما يفاقم الأمر أكثر أن الفضاء يمثل، بحكم طبيعته، مجالا يصعب فيه الإلمام ببيئة العمل. وقد يؤدي ذلك إلى تصعيد غير مقصود.

تدابير لضمان تعزيز أمن الفضاء

ترى كندا أن تدابير الضمان تعني التدابير التي من شأنها، مجتمعة وعلى مر الزمن، أن تحد من دوافع سباق التسلح وتعزز سلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستدامته. ولا يمكن لأي آلية واحدة، سواء كانت ملزمة أو طوعية، أن تضمن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعلى النقيض من ذلك، يتيح الجمع بين التدابير العملية والموثوقة والشاملة أفضل فرصة لتحقيق ذلك الهدف.

الصكوك

منذ أن طرح مفهوم منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لأول مرة في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام 1978، لم يصدر قط أي تكليف بوضع صك معين. ومن ثم، ينبغي لنا، عند النظر في التدابير التي من شأنها أن تعزز أمن الفضاء، ألا نقتصر على الآليات التي هي بحوزتنا. ومن المهم ملاحظة أن هذه الصكوك لا يستبعد بعضها بعضا وأنها لا تستبعد اعتماد تدابير أكثر صرامة في نهاية المطاف في المستقبل.

القانون الدولي القائم: لا تزال كندا ملتزمة التزاما كاملا بالإطار القانوني الدولي الذي ينظم استخدام الفضاء. ويسهم التصديق على معاهدات الفضاء الرئيسية وغيرها من الصكوك الدولية، وتنفيذها وطنيا والانضمام إليها، في تهيئة بيئات فضائية أكثر قابلية للتنبؤ.

الجزاءات وقوانين مراقبة الصادرات: يمكن أن تشكل أدوات السياسة الخارجية هذه تدابير فعالة ومناسبة للحد من انتشار تكنولوجيات معينة، وتسهم بالتالي في استقرار الفضاء.

الصكوك الملزمة سياسيا: يمكن للمعايير والقواعد والمبادئ الطوعية وغير الملزمة أن توفر خطوة أولى عملية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أنماط السلوك المسؤول في الفضاء، وأن تشكل الأساس لتدابير ملزمة قانونا في المستقبل. ومن خلال دعم الأمن والاستقرار في الفضاء، فإنها تؤدي أيضا إلى تهيئة بيئة من الثقة تكون مواتية لإجراء مفاوضات أكثر طموحا بين الدول.

تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة: تعد هذه التدابير آليات مفيدة يمكن أن تساعد في تجنب سوء الفهم وسوء التقدير. ونظرا لطبيعة الاستخدام المزدوج للعديد من الأصول الفضائية، يمكن لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة أن تساعد في التخفيف من حدة التصورات الخاطئة بشأن الكيفية التي تستخدم بها

القدرات. فعلى سبيل المثال، يعد تبادل المعلومات طريقة بسيطة وفعالة لكفالة الشفافية فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية، ويعد التواصل الجيد المفتاح لبناء الثقة.

الصكوك الملزمة قانوناً: يمكن للمعاهدات الدولية تدوين أنماط السلوك والمعايير المقبولة بين الدول في شكل قانون. وفي حين أن هذا القانون يدل على التزام أقوى من جانب الدول، فإنه لا يضمن بالضرورة نتيجة أكثر فعالية أو امتثالاً أكبر مقارنة بصكوك أخرى.

معايير فعالية التدابير

لا يضمن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتفاق، ملزم أو غير ملزم، منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أو زيادة أمن الفضاء. ولطالما أعادت كندا تأكيد ضرورة أن يفي الاتفاق بالمعايير التالية:

التعريف الدقيقة: يجب تعريف شروط الاتفاق تعريفاً دقيقاً بالقدر الكافي للتقليل إلى أدنى حد من الغموض والتفسيرات المتناقضة للقواعد. وفي حين جادل البعض بأن الغموض "البناء" قد يكون ضرورياً لتشجيع التوصل إلى توافق الآراء واعتماد اتفاق في نهاية المطاف، فإنه ينبغي استخدام هذا النهج بحذر. ومن الضروري التوصل إلى فهم مشترك لطبيعة الالتزام، من حيث تطابق الأفكار، من أجل كفالة تطبيق الأطراف لنفس المعايير عند تقييم امتثال الآخرين.

النطاق الشامل: أفضل طريقة يمكن بها لأي آلية أن تزيد أمن الفضاء هي أن يتناول نطاق الاتفاق جميع التهديدات بشكل شامل. ومن المهم إبراز أن المنظومات الفضائية لا تشمل السوائل الموجودة في الفضاء فحسب، بل تشمل أيضاً جميع العناصر اللازمة للعمل مثل البنى التحتية الأرضية ووصلات البيانات. وهي معرضة لمجموعة واسعة من التهديدات التقليدية والناشئة التي يكون مصدرها من الأرض أو من الفضاء. ولا يمكن للتركيز الضيق على تكنولوجيا أو مواقع معينة وحدها أن يكفل الاستقرار إذا ظلت التهديدات الأخرى التي تتعرض لها سائر المنظومات والجهات الفاعلة الفضائية دون معالجة.

التدابير الفعالة للتحقق: لن توافق الدول على الامتثال للقيود إلا إذا أمكن تزويدها بضمانات بأن جميع الأطراف ستفي بالالتزامات على قدم المساواة. وينبغي أن تستخدم شروط الاتفاق لغة دقيقة لتحديد ماهية الامتثال وعدم الامتثال وكيفية قياسهما ضمن قيود التكنولوجيا المتاحة حالياً. وينبغي أن تكون تدابير التحقق عملية وفعالة. فحينما تثار شكوك بشأن الامتثال وتكون تدابير التحقق غير كافية، ينخفض مستوى الثقة في النظام وتتضاءل قدرتنا على الوفاء بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

توصيات لتعزيز أمن الفضاء

ترى كندا أن وضع معايير للسلوك المسؤول هو النهج الأكثر فعالية لتعزيز أمن الفضاء ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، حدثت بعض التطورات الإيجابية. فاستجابة لقرار الجمعية العامة 231/76، تشارك الدول بنشاط في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي أنشئ حديثاً. وترى كندا في ذلك وسيلة عملية للنهوض بالحوار الدولي بشأن مسائل أمن الفضاء. وتتمثل التحديات التي تواجه جهود وضع معاهدة في عدم فهم الدول للسلوك المؤدي إلى سوء الفهم الذي يمكن أن يوجب سباق التسلح أو النزاع. وبمجرد تحديد ذلك، سوف يكون من السهل إلى حد كبير ترجمة هذا الفهم إلى معاهدة.

وهذا نهج مثبت، كما يتضح من إنشاء معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967، التي تم بموجبها تدوين توافق عالمي في الآراء بشأن المعايير في شكل قانون في نهاية المطاف.

خاتمة

لم تسفر عقود من المناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي عن نتائج ملموسة. وقد حان الوقت لتحويل التركيز إلى نهج أكثر شمولية يشمل عددا من الآليات المختلفة لتحديد أنماط السلوك المسؤول، بما يفرضي إلى أمن الفضاء في الأجل الطويل. ويمكننا، من خلال تشجيع المزيد من الثقة والشفافية في البيئة الفضائية، أن نهيئ مناخ الثقة اللازم لوضع تدابير مستقبلية يمكن أن تنظم الفضاء. وتنطلق كندا إلى مواصلة التعاون مع الدول بشأن هذه المسألة الهامة.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[6 أيار/مايو 2022]

ترى شيلي أنه ينبغي استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية والعلمية فقط. ومن بين هذه الاستخدامات للفضاء الخارجي استخدامه كمرصد لرصد مختلف الظواهر الأرضية التي تهم البشرية. لذلك، ينبغي تعزيز التعاون الدولي في استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء حتى تتمكن البلدان من الاستفادة من المعارف والتطبيقات ذات الصلة بالفضاء، ومن ثم المساعدة على التصدي للتحديات العالمية من خلال مبادرات من قبيل استحداث منتجات لها تأثير على الناس.

وينبغي تحديث معاهدة عام 1967 بشأن المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لتشمل إشارة إلى التزام الدول الأعضاء المتجدد بالحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه منطقة محايدة للتطوير العلمي والتكنولوجي.

ومن الضروري إنكاء الوعي العام الدولي باتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام 1972، من أجل إنكاء الوعي العام والوعي الاجتماعي بهذه الاتفاقية، ومن ثم إيجاد عملية إعلامية للتأثير على عملية اتخاذ القرارات لدى الدول المشاركة في تطوير الفضاء.

ومن الضروري أيضا تحديث اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام 1976 وإنكاء وعي الجمهور بها من أجل إيجاد فهم عام لأهمية تسجيل المنظومات الفضائية المطلقة في الفضاء ومعرفة خصائصها.

وينبغي أن يُطلب إلى الدول الأعضاء أن تصدق على اتفاق عام 1984 المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى، وأن تشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

وعلاوة على ذلك، من الضروري تحديث الصكوك التالية ونشرها علنا (أي إيجاد عملية لزيادة الوعي الاجتماعي بها على الصعيد الدولي):

1 - إعلان المبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لعام 1963.

- 2 - المبادئ المنظمة لاستخدام الدول للسواتل الأرضية الاصطناعية في الإرسال التلفزيوني المباشر الدولي لعام 1982.
- 3 - المبادئ المتعلقة باستشعار الأرض من بعد من الفضاء الخارجي لعام 1986.
- 4 - المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي لعام 1992.

الصين

[الأصل: بالصينية]

[29 نيسان/أبريل 2022]

يرتبط الفضاء الخارجي، بوصفه مشاعا عالميا، ارتباطا وثيقا بأمن البشرية ورفاهها، ويجسد جوهر مجتمع يكفل للبشرية مستقبلا مشتركا. ويبين تاريخ تطوير البشر واستخدامهم للفضاء الخارجي على مدى 65 عاما بوضوح أنه، بينما يؤدي الفضاء الخارجي دورا بارزا أكثر من أي وقت مضى في دفع الحضارة الإنسانية إلى الأمام وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن التحديات والتهديدات الأمنية فيه آخذة في الازدياد أيضا. وعلى وجه الخصوص، أصبح تزايد مخاطر تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه يشكل تهديدا أساسيا للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

وتتوافق آراء المجتمع الدولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وكفالة استخدامه في الأغراض السلمية، وهو ما يشكل أيضا الأولوية الأسمى والمهمة والغاية الأكثر إلحاحا لتحقيق أمن الفضاء الخارجي. وفي السنوات الأخيرة، دأبت قوة عظمى معينة على توسيع نطاق خططها وإجراءاتها الرامية إلى تحقيق مزايا عسكرية واستراتيجية من جانب واحد والسيطرة على الفضاء الخارجي. وقد أدى التجاذب المتصاعد بين احتياجات البلدان الملحة لحماية أمن الفضاء الخارجي وتعزيز استخداماته السلمية من جهة وسعي هذه القوة العظمى إلى تحقيق الهيمنة في الفضاء الخارجي من جهة أخرى إلى الكشف بشكل أوضح عن عدم كفاية الصكوك القانونية الدولية القائمة المتعلقة بالفضاء الخارجي لمواجهة التحديات الجديدة. ولذلك، يتحتم على المجتمع الدولي أن يتخذ مزيدا من التدابير العملية في أقرب وقت ممكن لسد الثغرات في القانون الدولي القائم عن طريق التفاوض على صك دولي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بغية توفير أبسط الضمانات وأكثرها فعالية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

أولا - لمحة عامة عن الحالة الأمنية الراهنة في الفضاء الخارجي

يكتسي الفضاء الخارجي أهمية حيوية لأمن البشرية ورفاهها. ومع التشابك الوثيق للمصالح، تتشارك البلدان مصيرا واحدا في الفضاء الخارجي في السراء والضراء. وفي السنوات الأخيرة، تزايد عدد البلدان التي تتخبط في انخراط واسع وعميق في الأنشطة الفضائية، كما أن بعض المؤسسات التجارية تشارك أيضا في عمليات الإطلاق الفضائي والتطبيقات الفضائية. ونظرا للعدد المتزايد من أصحاب المصلحة في الفضاء الخارجي، فإن صون السلام والأمن الدائمين في هذا المجال الجديد أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى.

فعلى صعيد السلامة، انطوت الزيادة الكبيرة في أنشطة الفضاء الخارجي والمشاركين فيها على مشاكل مثل الازدحام المداري ومخاطر الاصطدام والحطام الفضائي التي تشكل تحديات تحول دون استدامة

أنشطة الفضاء الخارجي على المدى الطويل. وعلى صعيد الأمن، أدى سعي بلد معين إلى الهيمنة والاستخدام العسكري المفرط وغير السليم للفضاء الخارجي إلى زيادة مخاطر تسليح الفضاء الخارجي واستخدام الفضاء الخارجي كساحة معركة، وقوض أمن الفضاء الخارجي والاستقرار الاستراتيجي العالمي. ومن حيث أهمية المسائل المتصلة بهذين الصعيدين، فإنها ليست على نفس ترتيب الأولوية، ويتطلب حلها اتباع نهج مختلفة. ومن المهم ألا يساوى بين الاثنين، ناهيك عن أن يعكس ترتيب أهميتهما. وإذا لم يكن بالإمكان منع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه، فلا جدوى من مناقشة أمن الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

وفي الوقت الراهن، أصبحت مخاطر تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه ملموسة أكثر وباتت أكثر إلحاحا، ويتضح ذلك أساسا في المجالات الثلاثة التالية:

أولا، فإن أجواء المنافسة والمواجهة في الفضاء الخارجي آخذة في الازدياد. فبسبب انشغال قوة عظمى معينة بمنافسة القوى الكبرى في الفضاء الخارجي، فإنها تصر على تضخيم التهديد الذي تشكله بلدان أخرى وعلى إثارة المواجهة العسكرية، وفي نفس الوقت تصر على أهمية الحفاظ على ريادتها العالمية في الفضاء الخارجي. وهذا النوع من تفكير الهيمنة وعقلية الحرب الباردة هما الدافعان الأساسيان لزيادة مخاطر تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه.

ثانيا، بدأ التوجه نحو تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة معركة يكتسب زخما. فبدافع من قوة عظمى معينة، عرّفت بعض البلدان والتكتلات العسكرية الفضاء الخارجي علنا بأنه "ميدان قتال". وأنشأت وكالات عسكرية مستقلة في مجال الفضاء الخارجي، وكثفت باستمرار الاستثمار العسكري في الفضاء، وعجلت بتطوير المنظومات القتالية والتحالفات العسكرية في الفضاء الخارجي، وعززت بشكل شامل التأهب للحرب في الفضاء الخارجي. وقد عرفت مجموعة معينة من البلدان الفضاء الخارجي بأنه "ميدان عملياتي" ووضعت ضمن نطاق تطبيق "دفاعها الجماعي". وهذا التوسع العسكري والمضي في تشكيل التحالفات العسكرية لتحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة معركة هو دليل واضح على تزايد مخاطر تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه.

ثالثا، أصبحت هشاشة أمن الفضاء الخارجي أكثر وضوحا. فهناك قوة عظمى معينة، كونها أول بلد يجري اختبارات لأسلحة مضادة للسواتل في الفضاء الخارجي، أجرت اختبارات من هذا القبيل وتسببت في إنتاج الحطام الفضائي أكثر من أي بلد آخر. ويشكل تطويرها المستمر لمنظومات الدفاع الصاروخية العالمية والأسلحة الدقيقة التصويب البعيدة المدى والعالية السرعة تهديدا خطيرا لأمن الفضاء الخارجي والاستقرار الاستراتيجي العالمي. وكثيرا ما اختبر هذا البلد أيضا تكنولوجيا الاستطلاع والالتقاء القريبة في المدارات المرتفعة والمنخفضة، ونشر نظاما معززا للاتصالات المضادة يمكنه التشويش على الاتصالات الساتلية للبلدان المعادية بل وتعطيلها، واستخدم التشكيلات الضخمة من السواتل التجارية لمدار الأرض المنخفض مثل تشكيلات ستارلينك للاستيلاء على موارد قنوات التردد في الفضاء وإعاقة الأنشطة العادية للبلدان الأخرى في الفضاء الخارجي. وتهدد هذه الأنشطة سلامة أصول الفضاء الخارجي وسلامة رواد الفضاء، وتزيد من خطر نشوب النزاعات في الفضاء الخارجي.

ثانيا - التدابير الوقائية القائمة والجهود الدولية المبذولة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

عندما بدأت البشرية لأول مرة في استخدام الفضاء الخارجي، كان لدى المجتمع الدولي من بعد النظر ما سمح بالالتزام بالحيولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي ساحة معارك جديدة مثل الأرض والمحيطات والغلاف الجوي. فمُنذ عام 1958، اتخذت الجمعية العامة قراراً بشأن مسألة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، أعربت فيه بوضوح عن الرغبة في تجنب توسيع نطاق التنافس بين الأمم ليشمل الفضاء الخارجي. وفي عام 1978، دعت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على وجه التحديد إلى بذل جهود لتحقيق هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال المفاوضات. وفي العقود اللاحقة، بذل المجتمع الدولي جهوداً دؤوبة لتنفيذ توافق الآراء هذا.

النظام القانوني: صاغ المجتمع الدولي، بين ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، سلسلة من الصكوك القانونية الدولية مثل معاهدة الفضاء الخارجي، التي أرسيت مبادئ أساسية مثل استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتضمنت عناصر منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فعلى سبيل المثال، تحظر معاهدة عام 1963 لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء تجارب الأسلحة النووية والتفجيرات النووية في الفضاء الخارجي، وتحظر معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 قيام الدول الأطراف في المعاهدة بوضع أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي.

وقد أدى هذا النظام القانوني، الذي يفرض على منع نشر أسلحة الدمار الشامل وكذلك القيام بأنشطة عسكرية أخرى في الفضاء الخارجي، دوراً هاماً في كفالة الطابع السلمي للفضاء الخارجي. بيد أن هذه الصكوك لم تحظر نشر أسلحة أخرى من غير أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، ولا يمكنها أن تمنع منعاً فعالاً التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي ظل هذه الثغرات الواضحة على صعيد منع تسليح الفضاء الخارجي، لم تعد هذه الصكوك قادرة على تلبية الاحتياجات الحالية والطويلة الأجل لصون الأمن في الفضاء الخارجي.

وفي هذا السياق، وابتداءً من عام 1981، اعتمدت الجمعية العامة، سنوياً وبأغلبية ساحقة، قرارات تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى التفاوض على صك قانوني دولي جديد بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بغية سد الفجوة في الصكوك القانونية القائمة بشأن الفضاء الخارجي والتصدي بصورة أساسية للمخاطر المباشرة لسباق التسلح والتهديدات بتسليح الفضاء الخارجي. وتحقيقاً لهذه الغاية، اشتركت الصين وروسيا في تقديم مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي إلى المؤتمر في عام 2008، ثم في تقديم نص مُحدّث في عام 2014، وفر أساساً سليماً للمفاوضات المقبلة بشأن معاهدة لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. وعلى النحو الذي اقترحتة الصين وروسيا، أنشأت الأمم المتحدة فريقاً من الخبراء الحكوميين معنياً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في عام 2018 لإجراء مناقشات متعمقة وموضوعية بشأن العناصر الجوهرية الممكن إدراجها في أي صك دولي ملزم قانوناً.

ومما يؤسف له أن قوة عظمى معينة، لا ترغب في إخضاع برامج تطوير قدراتها العسكرية في الفضاء الخارجي لأي قيد جوهري، تقف منذ فترة طويلة في طريق عملية تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. فقد رفضت رفضاً تاماً نص مشروع المعاهدة الذي اقترحتة الصين وروسيا لأسباب تقنية،

بل ومنعت بمفردها اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مما أدى إلى توقف الجهود الدولية في هذا الصدد.

تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة: في خطوة هامة نحو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أحرز المجتمع الدولي بعض التقدم بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. ففي عام 2013، اعتمد فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي تقريراً يقترح سلسلة من التدابير الطوعية مثل شفافية سياسات الفضاء الخارجي، والإخطارات بأنشطة الفضاء الخارجي، وتبادل الزيارات إلى المرافق الفضائية. وفي عام 2019، اعتمد مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي المبادئ التوجيهية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، التي وضعت أحكاماً محددة بشأن جهات التنسيق، وتقييمات التقارب في الفضاء، والحطام الفضائي، وتسجيل الأجسام الفضائية.

وتؤدي تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة هذه دوراً إيجابياً في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولكنها تنفذ على أساس طوعي وليست ملزمة قانوناً. فهي لا تستطيع أن تحدد بفعالية الحدود القانونية للأنشطة العسكرية في الفضاء، أو أن تقيد بصورة أساسية تلك الأنشطة التي تضطلع بها بعض البلدان، كما أنها لا تستطيع أن تستجيب بسرعة وفعالية للتهديدات الناجمة عن تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح فيه. ولذلك، فإن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة لا يمكن أن تكون إلا مكملة للصكوك الدولية الملزمة قانوناً، ولكنها لا يمكن أن تحل محل المفاوضات بشأن الصكوك الملزمة قانوناً المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ثالثاً - التدابير الوقائية الإضافية التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي

في ظل الظروف الراهنة لأمن الفضاء الخارجي، يحتاج المجتمع الدولي إلى تعزيز تقييمه للحالة، وتحديد الأسباب الجذرية للمشاكل، وتعزيز التعاون الدولي، واعتماد نهج متعدد الجوانب من أجل توفير ضمانات فعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وتعتقد الصين أن المجتمع الدولي يمكن أن يتخذ التدابير الإضافية التالية:

أولاً، تبني رؤية للأمن العالمي المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. فينبغي لجميع البلدان أن تتمسك بمفهوم بناء مجتمع يكفل للبشرية مستقبلاً مشتركاً، وأن تعمل معاً لجعل الفضاء الخارجي مضمراً جديداً للتعاون الذي يحقق المنفعة للجميع، وليس ساحة معركة جديدة للمنافسة والمواجهة. وينبغي لذلك البلد الذي يتمتع بأقوى قدرة فضائية أن يضطلع بجدية بمسؤولياته الفريدة، وأن يتخلى عن النهج الانفرادي المتمثل في السعي إلى تحقيق الميزة المطلقة والحرية المطلقة والأمن المطلق في الفضاء الخارجي، وأن يغير الاستراتيجية الأمنية التي تغلب أمن بلد معين أو كتلة معينة على أمن البلدان الأخرى.

ثانياً، الإصرار على المضي قدماً في المفاوضات المتعلقة بإبرام صك دولي ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. فنحن بحاجة إلى أن ندعم بنشاط مؤتمر نزع السلاح في الاضطلاع بالعمل ذي الصلة على الفور. وقبل الشروع رسمياً في المفاوضات، يمكن إنشاء فريق خبراء تقنيين لإجراء مناقشات متعمقة بشأن المسائل التقنية من قبيل تعريف صك قانوني مقبل بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي ونطاقه والتحقق منه. ويمكن إعادة إنشاء فريق خبراء حكوميين معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لزيادة صقل وتحسين توافق الآراء الحالي والنتائج القائمة، والقيام بالأعمال التحضيرية

الكاملة للمفاوضات المتعلقة بإبرام صك قانوني بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. ويمكن للأطراف إجراء مناقشات بشأن مشروع المعاهدة المقدم من الصين وروسيا وإبداء آرائها البناءة في ضوء الأوضاع والتطورات الجديدة، من أجل إرساء الأساس لصياغة نص الصك المقبل.

ثالثاً، استكمال العملية بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة المناسبة. فبينما تركز البلدان على الهدف النهائي المتمثل في التفاوض على إبرام صك دولي ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي، فإنها تحتاج أيضاً إلى تعزيز الحوار والتواصل، ومواصلة تجاوز الخلافات وتوسيع نطاق توافق الآراء، واستكشاف تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة المناسبة والمجدية. وينبغي للبلدان أن تتخذ خطوات ملموسة لتجنب وضع خطوط أيديولوجية أو تمطيط مفهوم الأمن القومي، وإزالة العقبات العلمية والتقنية التي توضع عمداً.

رابعاً، تنظيم مشاركة مؤسسات الفضاء التجارية في الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي. فقد أدت المشاركة الواسعة النطاق لبعض المؤسسات الفضائية التجارية في الأنشطة الفضائية العسكرية إلى التعجيل فعلاً بتوسيع نطاق التسلح في الفضاء الخارجي وطمس الحدود بين الأنشطة العسكرية والأنشطة المدنية. وينبغي للبلدان أن تتقيد تقيداً صارماً بمعاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967، وتزيد مسؤولياتها التنظيمية الوطنية، وتعزز الإشراف على الأنشطة الفضائية التجارية فيها وإدارتها لتجنب الحوادث والأعمال غير الطبيعية التي قد تؤدي إلى تفاقم المواجهات والنزاعات في الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، ينبغي لها أن تفرض على مؤسساتها الفضائية التجارية الاستخدام السليم لترددات الاتصالات السلكية واللاسلكية والموارد المدارية في الفضاء الخارجي حتى لا تنتهك حقوق البلدان النامية في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وترجو الصين من الأمين العام أن يأخذ موقف الصين في الاعتبار في تقريره الموضوعي المقدم عملاً بالفقرة 7 من قرار الجمعية العامة 230/76 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 وأن يدرج مضمون هذه الوثيقة كمرفق لتقريره.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[22 نيسان/أبريل 2022]

يجب أن يجري استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لمصلحة جميع الشعوب، بغض النظر عن درجة تطورها الاقتصادي والعلمي، لأنه منفعة مشتركة للبشرية يجب أن تستخدم للأغراض السلمية فقط دون تمييز.

ويشكل وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وعسكرته، إلى جانب استمرار تطوير وتحسين هذه الأسلحة، تهديدات خطيرة.

وهناك مسؤولية مشتركة للحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة حرب؛ فذلك لن يؤدي إلى تدمير نهائي للمستقبل الواعد لتسخير التطبيقات الفضائية للتنمية المستدامة للجنس البشري فحسب، بل سيعرض وجود الجنس البشري ذاته للخطر.

ويجب التقييد الصارم بالاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي لها تأثير على الأنشطة الفضائية، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية.

والنظام القانوني الحالي الساري على الفضاء الخارجي لا يضمن، في حد ذاته، منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولذلك من الضروري توطيده وتقويته.

وينبغي أن يكون إنشاء قواعد غير ملزمة مجرد خطوة مرحلية نحو اعتماد صك قانوني.

ويمكن أن يكون من التدابير العملية إبرام معاهدة متعددة الأطراف تمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتحظر وضع أو استخدام الأسلحة فيه. ويجب أن يكون اعتماد تلك المعاهدة من أولويات المجتمع الدولي. وقد يشكل مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح، في عام 2014، أساساً جيداً لبدء المفاوضات بشأن هذه المسألة.

ونعيد تأكيد التزامنا الراسخ ألا نكون البادئين بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ويشكل هذا الالتزام تدبيراً من تدابير بناء الثقة المجدية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومن الضروري تدعيم المبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون والمساعدة في هذا المجال، ومن الضروري للدول الأكثر تقدماً في استخدام تكنولوجيات الفضاء أن تقدم الدعم للبلدان النامية.

وينبغي تعزيز التبادل والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

ونحن نرفض فرض التدابير القسرية الانفرادية والتلاعب السياسي لأنهما يعيقان هذه التنمية.

فرنسا

[الأصل: بالفرنسية]

[3 أيار/مايو 2021]

يطلب القرار المعنون "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" المقدم في اللجنة الأولى للأمم المتحدة إلى الدول تقديم مقترحات بشأن "توفير ضمانات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية".

وقد صوتت فرنسا، مثل العديد من الدول الأخرى، ضد القرار 230/76 الذي اقترحه روسيا لأنه لا يتسق مع أنماط سلوك روسيا وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في الفضاء، على النحو الذي أكدته قيامها بإطلاق صاروخ مضاد للسواتل في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ومن ناحية أخرى، تؤيد فرنسا تأييداً تاماً المداولات الدولية الجارية في إطار الأمم المتحدة من أجل تحسين أمن الفضاء بشكل ملموس لجميع الجهات الفاعلة، ولا سيما من خلال وضع معايير وقواعد ومبادئ للسلوك المسؤول في الفضاء.

وأخذ مؤتمر نزع السلاح يتناول البند المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، عقب إنشاء لجنة مخصصة معنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة في عام 1982. ومن ثم فإن مفهوم "الحد من سباق التسلح" في الفضاء ظهر حينذاك في السياق الخاص جداً للحرب الباردة الذي كان يُنظر فيه قبل كل شيء إلى تحسين الأمن الجماعي من

منظور "تحديد الأسلحة"، كما كان الحال مثلا فيما يتعلق بالأسلحة النووية في إطار محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (محادثات سولت) ثم معاهدة ستارت، ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وما إلى ذلك. وهذا الافتراض المسبق في تلك الحقبة هو الذي أفضى إلى وضع بند بعنوان "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". بيد أن اللجنة، منذ البداية، درست عدة جوانب تتصل بأمن الفضاء على نطاق واسع، بما في ذلك النظر في البيئة الأمنية والمقترحات المتعلقة بالاتفاقات القائمة بشأن الأنشطة الفضائية، والمقترحات الجديدة لتحسين أمن الفضاء.

واليوم، وبالنظر إلى التطورات في مجال الفضاء، والطبيعة المزدوجة الاستخدام إلى حد بعيد للبيئة الفضائية والقدرات الفضائية، فضلا عن المسائل الأمنية، فمن الضروري فهم البند المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على نطاق واسع مع مراعاة جميع التهديدات وأنماط السلوك المهددة والمزعجة للاستقرار على وجه الخصوص. وينبغي أن يتيح ذلك مناقشة جميع الوسائل الكفيلة بضمان أمن الفضاء أو تعزيزه أو الحفاظ عليه، والحد من التوتر والتنافس ومخاطر المواجهة في الفضاء.

أولا - سياق استراتيجي متدهور تتزايد فيه التهديدات الفضائية

يبدو أن السياق الاستراتيجي متدهور في الوقت الحاضر، مع تزايد المنافسة العسكرية في جميع المجالات، بما في ذلك في الفضاء، وهو مجال مناسب بوجه خاص لنشر استراتيجيات هجينة دون عتبة نشوب النزاعات نظرا للطبيعة المزدوجة الاستخدام إلى حد بعيد للبيئة والقدرات. وتسهم الأمور التالية في تدهور البيئة الاستراتيجية هذا، الذي يمتد أيضا إلى الفضاء: العودة إلى منطق واستراتيجيات القوة، وتزايد أنماط السلوك المهددة أو المزعجة للاستقرار، أو حتى مشاكل الأمن والسلامة في الفضاء مثل عمليات الإطلاق المضادة للسواتل، والتشكيك في هيكل الأمن وتحديد الأسلحة، ولا سيما من خلال الانتهاكات الخطيرة بشكل استثنائي للقواعد والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن استمرار أزمات الانتشار (إيران وكوريا الشمالية) واللجوء إلى البرامج الفضائية لتحسين برامج القذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وعمليات الإطلاق المضادة للسواتل، التي نفذت روسيا آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، والمناورات العدائية للتقارب والاستراتيجيات المختلفة للتفوق، كلها عناصر تشهد على هذا التعزيز للمنافسة الاستراتيجية ويمكن أن تزيد من مخاطر سوء الفهم، وتكون مزعجة للاستقرار وتتسبب في زيادة التوترات في الفضاء.

وهذا التدهور في السياق الاستراتيجي أكثر إشكالية لأن الدول تعتمد اعتمادا متزايدا على البيئة الفضائية سواء لخدمة اقتصاداتها ومجتمعاتها أو لخدمة مصالحها الدفاعية، ما قد يجعلها أكثر ضعفا. ولذلك فهي تسعى إلى وضع أدوات جديدة وقدرات جديدة للتغلب على مظاهر التبعية ومواطن الضعف هذه. ومن ناحية أخرى، لا تعتمد بعض الدول اعتمادا يذكر على البيئة الفضائية، وهذا التباين يمكن أن يشجعها على وضع استراتيجيات للتخويف أو التخريب في الفضاء، دون القلق بشأن جدوى الأنشطة الفضائية واستدامة استخدام المدارات.

وفي الوقت نفسه، فإن مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير تزداد بشكل كبير في الفضاء. وتشهد البيئة الفضائية زيادة كبيرة في حجم الأجسام الموجودة في المدارات: يحتوي الفضاء على حوالي 5 000 ساتل نشط اليوم. وبالإضافة إلى زيادة خطر الاصطدامات، فإن تزايد كثافة عدد الأجسام الفضائية في مدارات

معينة يزيد من احتمال التشويش بين السواتل، ويؤدي إلى زيادة خطر سوء الفهم وسوء التقدير/الإدراك فيما يتعلق بالتشويش المقصود وغير المقصود. وبالإضافة إلى هذه السواتل النشطة، يحتوي الفضاء على حوالي 900 000 قطعة من الحطام تزيد أبعادها عن سنتيمتر واحد في الفضاء، وهذه القطع يمكنها تعطيل سائل نشط أو حتى تدميره بالكامل في حالة حدوث تصادم، بما يؤدي في أثناء ذلك إلى توليد الآلاف من القطع الإضافية من الحطام. وأخيرا، فإن نشوء "الفضاء الجديد" وأنشطة جديدة في المدار، مثل الإزالة النشيطة للحطام أو تقديم الخدمات في المدار، من حيث أنه يمكن الخلط بينها وبين الأنشطة العدائية أو التهديدية (مناورات التقارب أو الالتقاء لأغراض الاستخبارات أو التخريب أو تدمير أحد السواتل)، واقتزان ذلك بالازدحام في الفضاء، قد يؤدي إلى زيادة خطر سوء الفهم.

وأخيرا، فإن الفضاء هو مجال يتسم بكون المنظومات الموجودة فيه مزدوجة الاستخدام بدرجة كبيرة وتكون المعرفة بالبيئة فيه صعبة بطبيعتها. وبالتالي من الصعب أن يطبق فيه بشكل آلي تماما نفس المنطق الذي كان سائدا في تسعينيات القرن الماضي بخصوص اتفاقات تحديد الأسلحة الرئيسية كما كان الحال بالنسبة للأسلحة النووية على سبيل المثال. وتسهم صعوبة التمييز بين الأجسام المدنية أو العسكرية في الفضاء في زيادة الريبة وعدم الاستقرار. وبالمثل، فإن صعوبة رصد أنشطة معينة وإسنادها، كما هو الحال في مجالات أخرى، مثل الفضاء الإلكتروني، تجعل خطر سوء التفسير وسوء الفهم كبيرا، وتجعل إنشاء نظام للتحقق، وإن كان ضروريا، أكثر صعوبة. ومن الناحية العملية، أصبح من الصعب للغاية حاليا، حتى بالنسبة للقوى الفضائية الكبرى، أن تكتشف جميع الأحداث الفضائية، وأن تتنبأ بالمخاطر والتهديدات التي قد تواجهها، وأن تكتشف ما قد يتسم به نفس العمل من طبيعة عدوانية أو غير هجومية. فعلى سبيل المثال، يبدو من المعقد التمييز مسبقا بين مناورة غير ضارة لسائل ما، تتعلق بمهمته، من شأنها أن تؤدي إلى تصادم أو تشويش عرضي، وبين مناورة يقصد بها إلحاق الضرر عمدا. وهذه الصعوبة، التي تضاعفها الطبيعة المزدوجة الاستخدام إلى حد بعيد للبيئة الفضائية، تطرح خطرا كبيرا يتمثل في حدوث تصعيد غير منضبط أو اندلاع نزاع في الفضاء.

ثانيا - يبدو مفهوم "أنماط السلوك" أجدى لتحسين أمن الفضاء بوجه عام من مفهوم "منع حدوث سباق تسلح"

يبدو من المهم والفعال وضع صكوك تتيح للجميع الاستخدام السلمي للفضاء وحرية الوصول إليه، وتحد من مخاطر زعزعة الاستقرار ونشوب النزاعات في الفضاء. ورغم الجهود السابقة التي بذلت في مؤتمر نزع السلاح وفريق الخبراء الحكوميين بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء، فإن المقترحات المقدمة لم تحظ بتوافق الآراء وبإتخاذ بالفضل، ما أفضى بالأعمال إلى طريق مسدود. ولذلك، فمن الضروري إطلاق دينامية جديدة وشاملة للجميع تؤدي إلى تحسين أمن الفضاء بطريقة ملموسة وعملية وفورية، وإلى الحد من التهديدات ومخاطر سوء الفهم في الفضاء.

وفي هذا الصدد، فإن اتباع نهج قائم على القدرات يهدف إلى حظر بعض المنظومات لا يبدو مناسباً ولا فعالاً. والواقع أن الأصول الفضائية هي الآن في جزء كبير منها مزدوجة الاستخدام، مما يعتذر معه التمييز بين القدرات العسكرية والمدنية، وبين القدرات التهديدية وغير الهجومية، واختيار حظر منظومات بعينها دون سواها في نهاية المطاف. وتذكر فرنسا بوجه أعم بصعوبة تحديد ما يشكل سلاحا في الفضاء، لأن أي جسم فضائي (السائل الانتحاري مثلا) يمكن أن يُستخدم كسلاح. ويمكن أيضا استخدام بعض

القدرات اللازمة للحفاظ على إمكانية الوصول إلى الفضاء بحرية وبصورة مستدامة، مثل قدرات تقديم الخدمات في المدار وقدرات الإزالة النشيطة للحطام، لأغراض عدوانية.

ويبدو أن النهج القائم على أنماط السلوك هو النهج الأنسب الآن لتحسين أمن الفضاء على نحو عملي وفوري، لأنه سيجتنب تقليل مخاطر نشوء حالات سوء الفهم والتصورات الخاطئة في الفضاء.

ويهدف هذا النهج، من خلال تنظيم تنفيذ أنشطة معينة لتجنب اعتبارها عدوانية، إلى الحد من إمكانية إسهامها في زعزعة الاستقرار والتقليل من خطر نشوب النزاع والتصعيد في الفضاء. وعلاوة على ذلك، فإن النهج القائم على أنماط السلوك، الذي يركز بصفة خاصة على آثار أنماط السلوك هذه على المنظومات الفضائية أو البيئة أو المجموعات السكانية، يبدو أكثر استدامة لأنه نهج لا يمكن أن يتأثر بالتطورات التكنولوجية في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا النهج لا يتعارض مع المضي قدما في اتباع نهج معياري يحظر، على سبيل المثال، أنماطا معينة من أنماط السلوك. وهكذا، وبالنظر إلى الخطر الذي تشكله عمليات الإطلاق المدمرة المضادة للسواتل على السلامة والأمن في الفضاء، وتعهد توليد الحطام، دعت فرنسا، منذ وضع استراتيجيتها للدفاع الفضائي في تموز/يوليه 2019، إلى وضع معيار يحظر الأعمال التي تؤدي إلى توليد حطام متعدد يستمر وجوده لفترة طويلة من الزمن.

ولن يكون القصد من قواعد السلوك هذه بالتالي تغيير القانون الدولي المنطبق، مثل ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في الدفاع عن النفس. غير أن هذه المعايير يمكن أن تكون أساسا لمناقشات ترمي إلى وضع معاهدة ملزمة قانونا، إذا كان هناك توافق في الآراء وأمكن وضع آليات للتحقق.

ثالثا - ضمانات لتحسين أمن الفضاء بطريقة عملية وملموسة

تقترح فرنسا، إلى جانب شركائها، بالتالي، وضع معايير عملية وقابلة للتطبيق الفوري وغير ملزمة قانونا، تكون خطوة أولى نحو تحسين أمن الفضاء. ومن شأن هذه القواعد أن تمكن من القيام، على الصعيد الدولي، بتحديد السلوك الذي يعتبر مسؤولا أو غير مسؤول، مهددا أو غير مهدد للدول، ومن ثم تحسين إمكانية التنبؤ بردود الفعل في الفضاء إزاء أنشطة معينة. ولن يكون القصد من قواعد السلوك هذه بالتالي تغيير القانون الدولي المنطبق، مثل ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في الدفاع عن النفس. غير أن وضع هذه المعايير سيجتنب أيضا إيجاد توافق أولي في الآراء داخل المجتمع الدولي، يمكن أن يكون خطوة أولى نحو وضع صك ملزم قانونا عندما يسمح السياق الاستراتيجي بذلك وإذا استوفيت الشروط الأساسية مثل إمكانية التحقق.

وفيما يتعلق بهذه المعايير، تقترح فرنسا التركيز من باب الأولوية على المعايير المتصلة بثلاث فئات من أنماط السلوك: '1' أنماط السلوك المتعمد التي يمكن أن يكون لها تأثير قوي على البيئة الفضائية؛ '2' أنماط السلوك التي تنطوي على خطر نشوء حالات سوء الفهم؛ '3' أنماط السلوك التي يمكن أن تؤثر على أمن الأشخاص والممتلكات.

(أ) المعايير المتعلقة بأنماط السلوك المتعمد التي يمكن أن يكون لها تأثير قوي على البيئة الفضائية

في هذا الشأن، تؤيد فرنسا اعتماد معيارين للسلوك:

1 - ينبغي للدول أن تمتنع عن التسبب، عمداً أو عن علم، في توليد حطام متعدد يُعْمَر طويلاً.

2 - ينبغي للدول أن تتجنب التسبب عمداً في توليد الحطام، وأن تقلل من ذلك إلى أدنى حد على أية حال.

(ب) المعايير المتعلقة بأنماط السلوك التي يرتفع فيها خطر نشوء حالات سوء الفهم والتي يمكن معالجتها من خلال تدابير بناء الثقة وكفالة الشفافية

يتوقع أن تتضاعف عمليات الالتقاء ومناورات التقارب في السنوات القادمة، ولذلك يجب معالجة هذه المسألة على سبيل الأولوية من أجل الحد من مخاطر نشوء حالات سوء الفهم والتصورات الخاطئة في الفضاء، والاستفادة من الفرص التي تتيحها القدرات المرتبطة بها (تقديم الخدمات في المدار، والإزالة النشيطة للحطام).

وتشكل عمليات الالتقاء، بما في ذلك الإزالة النشيطة للحطام، خطراً كبيراً على الأجسام الفضائية التي يتم الاقتراب منها. وإذا لم يتم الحصول على الموافقة قبل إجراء عملية الالتقاء، فإن الدولة المستهدفة يمكن أن تفسر هذه العملية، في ظروف معينة، على أنها هجوم يهدف إلى تدمير الجسم الفضائي الذي يجري الاقتراب منه أو اعتراضه، أو التسبب في فقدان القدرة على التحكم فيه.

ولهذا السبب، ترى فرنسا أن هذه العمليات ينبغي أن تخضع لموافقة مسبقة وصريحة من الدولة المعنية.

ويمكن أيضاً دراسة وضع معايير تتعلق بمناورات التقارب، على الرغم من أن تنظيم هذه المسألة أصعب من تنظيم عمليات الالتقاء.

(ج) أنماط السلوك التي يمكن أن تؤثر على أمن الأشخاص والممتلكات

تؤيد فرنسا وضع مبادئ توجيهية تنظم أنماط السلوك التي تشوش على الأجسام الفضائية في حالتين خطيرتين بشكل خاص: أنماط السلوك التي يمكن أن تؤدي إلى فقدان التحكم في جسم فضائي أو فقدان خصائصه الوظيفية بشكل لا رجعة فيه، وكذلك أنماط السلوك التي يمكن أن تؤثر على أمن الأشخاص والممتلكات.

(د) تدابير أخرى لبناء الثقة وكفالة الشفافية تتيح استخداماً أمثل وأكثر مسؤولية للفضاء

يمكن توقع ما يلي من الدول:

- التحلي بالشفافية فيما يتعلق بتشارك قوائم البيانات المدارية - وسيكون هذا شرطاً لا غنى عنه إذا أردنا تنفيذ نظام للإخطار بمناورات التقارب، وتجنب الاصطدامات في المدار، وفي نهاية المطاف زيادة الوعي بما يحدث من تدمير للأجسام الفضائية وفقدان القدرة على التحكم فيها.

- اعتماد وتنفيذ التدابير المناسبة لضمان تبني الجهات الفاعلة الوطنية غير الحكومية في مجال الفضاء لأنماط السلوك المسؤول تلك - فلا ينبغي للدول أن تسمح عن علم بانخراط الأجسام

الفضائية الخاضعة لولايتها في سلوك غير مسؤول أو ينطوي على تهديد، كما ينبغي ألا تستخدم أراضيها أو منشآتها للانخراط في مثل هذا السلوك ضد الأجسام الفضائية.

- وكندبير لبناء الثقة، ينبغي النظر في التوقيع على المعاهدات ذات الصلة أو التصديق عليها أو الانضمام إليها والترويج لذلك.
- وكمقياس للشفافية، ينبغي للدول أن تنشر علنا العناصر المتعلقة بعقيديتها أو سياساتها أو استراتيجيتها الفضائية، بما في ذلك في المحافل المعنية مثل مؤتمر نزع السلاح.
- أخيرا، ينبغي للدول أن تضع نظما ثنائية أو متعددة الأطراف لجهات الاتصال وآليات للتشاور وتفايدي التضارب، كما هو الحال في مجالات أخرى غير الفضاء، بغية الحد من مخاطر التصعيد ونشوب النزاعات في الفضاء.

ألمانيا

[5 أيار/مايو 2022]

يطلب قرار الجمعية العامة [A/RES/76/230](#) بشأن "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي: تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" إلى الأمين العام أن يلتمس "آراء الدول الأعضاء ومقترحاتها بشأن توفير ضمانات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" وأن يقدم تقريرا موضوعيا إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة. وتمثل هذه الورقة المساهمة الوطنية التي تقدمها ألمانيا بشأن آرائها فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح وبشأن التخفيف من حدة التهديدات والمخاطر الأمنية في الفضاء الخارجي.

1 - مقدمة: الضمانات غير كافية لمنع سباقات التسلح

إن الصكوك الملزمة قانونا، والالتزامات السياسية، ومعايير السلوك، فضلا عن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، هي أدوات أساسية لتحديد الأسلحة والحد من المخاطر في العديد من المجالات. وهي تكمل بعضها البعض من خلال خدمة أغراض محددة. وهي تكون أكثر فعالية إذا شكلت نسيجا يمكن التحقق منه من الالتزامات، وممارسات الدول، والتدابير الطوعية المدعومة بالنوايا الحسنة. ولن يكون أفراد أو تحديد النهج المتعلقة بالضمانات كافيا لتعزيز الأمن، ولا سيما في الفضاء الخارجي، حيث سيكون من الصعب تحديد الضمانات والتحقق منها. فما نحتاج إليه هو نهج شامل وعملي إزاء أمن الفضاء الخارجي.

وفي أسوأ الأحوال، قد توفر الدعوات لتقديم الضمانات غطاء للنوايا المشحونة. وقد دعا الاتحاد الروسي لسنوات عديدة إلى ضمانات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي - ومع ذلك فإن عدوانه على أوكرانيا هو حالة من التجاهل الأكثر وضوحا للالتزامات السياسية التي تعهدت بها روسيا نفسها. ونحن نرى أن أهداف روسيا المعلنة تتناقض تناقضا واضحا مع أعمالها العدوانية الحالية في أوكرانيا، حيث تنتهك بشكل صريح الضمانات الأمنية التي قدمتها لأوكرانيا وفقا لمذكرة بودابست وتحطم السلام في أوروبا، وتنتهك القانون الدولي بشكل خطير وتضرر بأساس الهيكل الأمني الأوروبي. وخرق الاتفاقات الدولية والقانون الدولي الأساسي هو محرك كبير لعدم الاستقرار وانعدام الأمن وسباقات التسلح. فهو يدمر الثقة في الاتفاقات والعلاقات الدولية، ويزيد من عدم القدرة على التنبؤ ومن مخاطر سوء التقدير والتصعيد والنزاع.

كما أن خرق روسيا للقانون الدولي والتزاماتها السابقة له أيضا أثر سلبي عميق على نزاع السلاح وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إحراز تقدم اليوم أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك فيما يتعلق بأمن الفضاء الخارجي.

2 - إيجاد نهج أوسع نطاقا لإزاء منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

لا تزال ألمانيا ملتزمة التزاما قويا بتعزيز الأمن في الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه. ويجب أن يظل الفضاء الخارجي بيئة سلمية وآمنة ومستقرة ومأمونة ومستدامة لصالح البشرية.

ويتزايد اعتماد الدول في جميع أنحاء العالم أكثر فأكثر على الأصول الفضائية من أجل ازدهارها وسلامتها وأمنها. ولن يؤثر النزاع في الفضاء الخارجي على الدول المشاركة في النزاع فحسب: بل إن عواقب فقدان الخدمات الفضائية ستكون هائلة، ومن المرجح أن يضر الحطام الفضائي الناجم عن النزاع بالعديد من الدول غير الأطراف في النزاع. وتدعو الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إحراز تقدم في مجال استدامة الفضاء وأمنه. وهذا يتطلب عملية متعددة الأطراف وشاملة للجميع.

ويعود المفهوم التقليدي لـ "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" إلى المنافسة الثنائية القطب بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، خلال الحرب الباردة ويستند إلى فكرة سباق التسلح الذي يحدث بين القوى العظمى. واليوم، أصبح أمن الفضاء الخارجي قضية أمنية أساسية لجميع الدول، وليس فقط للقوى العظمى أو الدول المرتدة للفضاء. ولذلك، ينبغي لنا أن نوسع نطاقنا وأن نتناقش ونفاوض بشأن التدابير الرامية إلى زيادة الاستقرار والقدرة على التنبؤ وتعزيز الشفافية والثقة في الفضاء الخارجي من أجل تهيئة الظروف التي يتم فيها تخفيف خطر التصعيد ونشوب النزاعات في الفضاء ولا يكون لدى الدول فيها أي حافز للتنافس في الفضاء الخارجي أو الدخول في سباقات تسلح.

ثانيا، إن الوفاء بولاية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لا يقتصر على اتخاذ "تدابير ... لكي تمنع إلى الأبد وضع أسلحة في الفضاء الخارجي" على النحو المقترح في القرار 230/76. وخلص تقرير الأمين العام عن "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول" المؤرخ 13 تموز/يوليه 2021 وكذلك المناقشات التي دارت في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في الفترة 2018/2019 إلى أن المجتمع الدولي يواجه طائفة واسعة من التهديدات المتصلة بالفضاء، التي مصدرها الفضاء وكذلك الأرض. وعلاوة على ذلك، لا تقتصر التهديدات على التدمير الحركي للأجسام الفضائية، بل تشمل وسائل الحرب الإلكترونية والهجمات السيبرانية وما إلى ذلك. وأخيرا، يواجه أمن الفضاء تحديا يتمثل في الطبيعة المزدوجة الاستخدام المتأصلة لتكنولوجيات الفضاء التي تثير غموضا في الاستخدامات التي أعدت لها: فالقدرات والتكنولوجيات الضرورية للحفاظ على الاستخدام الحر والمستدام للفضاء الخارجي قد يساء استخدامها أيضا بهدف تدمير الأصول الفضائية للآخرين أو إضعافها⁽¹⁾. وبالنظر إلى شواغل الاستخدام المزدوج هذه، لا يمكن استنتاج التهديدات في الفضاء الخارجي استنادا إلى الأجسام أو القدرات وحدها، وإنما استنادا إلى مزيج من القدرات وأنماط السلوك أو من خلال مراقبة الأعمال والعمليات والأنشطة الفعلية.

(1) للاطلاع على الأمثلة، انظر المساهمة الوطنية الألمانية المقدمة للأمين العام بالإشارة إلى القرار 36/75 بشأن معايير وقواعد ومبادئ السلوكيات المسؤولة في الفضاء الخارجي (الصفحة 6) في المرفق.

وفي ضوء ذلك، لا نعتقد أن مشروع المعاهدة الروسية - الصينية بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي المشار إليه في القرار 230/76 يستجيب على نحو كاف لهدف تعزيز الثقة والاطمئنان بين الدول، وزيادة الأمن، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

فأولاً، لا يتناول هذا المشروع سوى المنظومات الموجودة في الفضاء. فالقدرات الأرضية المضادة للفضاء - مثل صاروخ نودول (Nudol) المستخدم في الاختبار الروسي غير المسؤول لسلح الصعود المباشر المضاد للسواتل في عام 2021 - وكذلك أيضاً وسائل الحرب الإلكترونية أو الهجمات السيبرانية التي تشكل تهديدات كبيرة وخطيرة للمنظومات الفضائية والبيئة الفضائية، ليست مدرجة صراحة في نطاق المعاهدة. كما أن هذا المشروع لا يمكن أن يتصدى للمخاطر الناشئة عن طبيعة الاستخدام المزدوج للمنظومات الفضائية. ويمكن أن يؤدي الغموض فيما يتعلق بقدرات أجسام معينة وفيما يتعلق بنوايا استخدامها إلى حالات سوء تفسير وسوء فهم وسوء تقدير، وبالتالي يمكن أن يزيد من خطر نشوب نزاعات في الفضاء.

وثانياً، لا يتضمن مشروع المعاهدة تعريفاً عملياً للسلح الفضائي ولا تدابير للتحقق.

وثالثاً، فشلت روسيا والصين في التوفيق بين نهجها وحقيقة أنهما - على الرغم من ادعائهما تعزيز منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي - يمتلكان بالفعل ويستمران في تطوير واختبار قدرات فضائية مضادة، بما في ذلك منظومات مدارية. ومن الأمثلة على ذلك أحدث اختبار أجرته روسيا لقدرات سلح الصعود المباشر المضاد للسواتل في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وإطلاق الساتل الروسي كوزموس 2543 لجسم يشبه المقذوف في تموز/يوليه 2020، وعملية التقارب القريبة التي قام بها الساتل الصيني SJ-21 في كانون الثاني/يناير 2022 - إلى جانب عدم الشفافية حول الوظيفة والقصد من وراء هذه المهام. وتشكل هذه القدرات وأنماط السلوك تهديدات كبيرة وخطيرة للمنظومات الفضائية والبيئة الفضائية، ولكنها غير مدرجة صراحة في نطاق القرار 230/76. وعلى وجه الخصوص، فإن اختبار سلح الصعود المباشر المضاد للسواتل الذي قامت به روسيا باستخدام صاروخ نودول ضد أحد سواتلها المتوقفة عن العمل - كوزموس 1408 - في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ما أدى إلى توليد أكثر من 1 500 قطعة من الحطام القابل للتتبع، وبالتالي تعريض رحلات الفضاء البشرية على متن محطة الفضاء الدولية للخطر، يشكل سلوكاً متهوراً وغير مسؤول.

ويؤدي تطوير واختبار ونشر قدرات فضائية مضادة، لا تتماشى مع الموقف الدفاعي، إلى إيجاد تصورات للتهديدات قد تؤدي إلى حالات سوء الفهم وسوء التقدير ودوامات التصعيد، فضلاً عن سباق تسلح متسارع.

ولذلك، نعتقد أن نهج مشروع المعاهدة ليس مجدياً ولا كافياً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

3 - كيف يمكن تعزيز الأمن والثقة في الفضاء الخارجي؟

بالنظر إلى أن التهديدات في الفضاء الخارجي لا يمكن استنتاجها من خلال الأجسام أو القدرات وحدها، بل من مزيج من القدرات وأنماط السلوك، فإننا نعتقد أن أفضل طريقة عملية وأكثرها واقعية لزيادة الأمن ومنع حالات سوء الفهم وسوء التقدير في هذه المرحلة الزمنية هي الاتفاق على معايير وقواعد ومبادئ

تضبط أنماط السلوك المسؤول وزيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ بالأنشطة الفضائية. ويشمل التصرف بمسؤولية في الفضاء الخارجي - بالإضافة إلى الوسائل التعاونية من قبيل زيادة الاتصال والتشاور وتبادل المعلومات والشفافية - الامتناع عن الأعمال والعمليات والأنشطة التي تشكل تهديدا للأمن والاستقرار أو التي قد يسهل إساءة فهمها على أنها كذلك.

ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول إلى المشاركة البناءة في العملية التدريجية والشاملة للجميع التي يتيحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي سيبدأ عمله في أيار/مايو 2022. ويظل هدفنا هو زيادة الفهم والوعي المشتركين للتهديدات والمخاطر الأمنية المتصلة بالفضاء الخارجي والتوصل إلى اتفاق فعلي بشأن قواعد السلوك المسؤول وتنفيذها. ونود أن نشير إلى المساهمة الوطنية الألمانية المقدمة للأمين العام في إشارة إلى القرار 36/75 بشأن معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي الواردة في الملحق للحصول على مزيد من التفاصيل.

وفي نهاية المطاف، قد يساعد ذلك على بناء الثقة لاتخاذ خطوات أكثر طموحا يمكن أن تقضي إلى صك شامل وفعال وملزم قانونا يمكن التحقق منه ومصمم لتغطية التهديدات ذات الصلة المتعلقة بالفضاء الخارجي.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[29 آذار/مارس 2022]

فيما يتعلق بطلب مكتب شؤون نزع السلاح التابع لمنظمة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء بشأن الامتثال للقرار A/RES/76/230 بشأن "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي: تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، ترى هندوراس ما يلي:

"يجب أن يكون استخدام الفضاء الخارجي خاضعا للوائح ضمن صك قانوني دولي، تنظم تصرفات وأنشطة جميع أصحاب المصلحة، من أجل تجنب حدوث سباق تسلح في الفضاء. ولا ينبغي استخدام الفضاء الخارجي إلا للأغراض السلمية ولصالح البشرية".

اليابان

[4 أيار/مايو 2022]

تعتمد جميع الدول اليوم على المنظومات الفضائية من أجل تحقيق السلام والازدهار على الأرض. ومن هذا المنطلق، يكتسي أمن الفضاء، الذي يقوم عليه التشغيل الآمن للمنظومات الفضائية، أهمية قصوى للجميع، ويكتسي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أهمية حاسمة في تحقيق أمن الفضاء. وبما أن المنظومات الفضائية توفر خدمات أساسية لحياتنا اليومية مثل الاتصالات الساتلية وتحديد المواقع والملاحة والتوقيت، فضلا عن تطبيقاتها الحاسمة، بما في ذلك إدارة الحركة الجوية والبحرية، فإن إعاقة تلك الخدمات يمكن أن يؤدي إلى خسائر اقتصادية هائلة، وإلى اضطراب اجتماعي خطير، وإلى خسائر في الأرواح في الحالات القصوى. وتنشأ عن تزايد عدد الجهات الفاعلة في مجال الفضاء، الحكومية منها

وغير الحكومية على السواء، وتنويع أنشطتها، مخاطر محتملة لسوء الفهم وسوء التقدير قد تؤدي إلى تفاقم التوترات ونشوب النزاعات. ومن منظور تحديد الأسلحة، تؤدي المنظومات الفضائية دوراً أساسياً في الردع والاستقرار الاستراتيجي، وذلك بالنظر إلى استخدامها على سبيل المثال في أغراض الإنذار ضد القذائف، والقيادة والتحكم النوويين، والتحقق من الامتثال لصكوك تحديد الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن تطوير ونشر قدرات فضائية مضادة، فضلاً عن عدم كفاية الشفافية فيما يتعلق بالعقائد والسياسات والأنشطة، أمور تستدعي اهتمام جميع الدول.

ويتطلب منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي نهجاً مختلفاً عن النهج التقليدي لتحديد الأسلحة بسبب السمات الفريدة للمجال الفضائي. والفضاء الخارجي على وجه الخصوص مجال قد تشكل فيه حتى التكنولوجيات المبتكرة المطورة بنوايا سليمة تهديداً خطيراً إذا ما استُخدمت على نحو غير ملائم، وذلك نظراً لما تتضمنه من طابع الاستخدام المزدوج. ويؤدي طابع الاستخدام المزدوج هذا بدوره إلى تعقيد التحقق، الذي يشكل أحد العناصر الأساسية في جميع صكوك تحديد الأسلحة، وي طرح تحديات صعبة فيما يتعلق بتحديد التهديدات الفضائية من خلال التركيز حصراً على الأجسام أو قدراتها التكنولوجية.

وفي ضوء ذلك، هناك حاجة ملحة إلى تعميق الفهم بشأن الحالة الراهنة لأمن الفضاء وإلى بلورة فهم مشترك على الصعيد الدولي بشأن السبل العملية لضمان وتمكين الاستخدام السلمي والمستقر والأمن والمستدام للمنظومات الفضائية من منظور أمني. وترى اليابان أن هذه الأنشطة ينبغي أن تركز على أنماط السلوك وأن تسترشد بالممارسات الحالية والأطر القانونية القائمة، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة، التي تبلورت هي نفسها على مر الزمن، وانبثقت عن مختلف القواعد غير الملزمة قانوناً. وترى اليابان أن هذه الجهود الرامية إلى تعميق وتطوير هذا الفهم من شأنها أن تسهم إسهاماً مباشراً في التصدي للتحديات المذكورة أعلاه ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتشدد اليابان على أهمية تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة كوسيلة لتحقيق منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فعلى سبيل المثال، أسهمت أطر مثل مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية إسهاماً هاماً في تعزيز الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الإطلاق من خلال التنفيذ العملي من جانب الدول المشتركة. وترى اليابان أنه ينبغي التماس تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، ولا سيما تعزيز التواصل، استناداً إلى التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الصادر عام 2013.

وترى اليابان أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول يوفر فرصة هامة وشاملة للمجتمع الدولي لمواصلة بذل هذه الجهود، التي تخفف من حدة التهديدات من خلال الحد من مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير وتسهم في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

هولندا

[28 نيسان/أبريل 2022]

مقدمة

توجد تكنولوجيا الفضاء في جميع أنحاء كوكبنا في شكل تطبيقات اقتصادية واجتماعية وعلمية وأمنية عديدة، غالبا ما تكون ذات أهمية بالغة. وتستخدم الأطراف المدنية والعسكرية كل يوم على نطاق واسع، بصورة مباشرة وغير مباشرة، السواتل والبنية التحتية ذات الصلة لأغراض الاتصالات والملاحة ورصد الأرض. وتعد السواتل التي تنقل بيانات تحديد المواقع والتوقيت جزءا من البنية التحتية الحيوية، ولم يعد بإمكاننا تخيل عالمنا "الذكي" بدون تنبؤات جوية موثوقة أو مدفوعات رقمية أو أنظمة التتبع والتعقب في قطاع اللوجستيات. كما أن الفضاء مجال حاسم للقيادة والتحكم العسكريين، والتواصل مع الوحدات المنتشرة، واستخدام الذخائر الدقيقة التوجيه، والتحليلات الاستخباراتية القائمة على الصور الساتلية. ويقترن العمل في هذا المجال، لأغراض مدنية وعسكرية على حد سواء، بأوجه ضعف بالنسبة لجميع الدول، بما فيها تلك التي ليس لها نشاط فعلي في الفضاء.

وفي السنوات الأخيرة، أصبح المجال الفضائي مزدحما ومتازعا عليه بشكل متزايد. إذ يقوم عدد متزايد من البلدان بتطوير قدرات تمكّنها من تقييد أو حتى منع وصول المستخدمين الآخرين إلى الأصول الفضائية. كما أن أوجه التقدم التكنولوجي المتطورة تنشأ إلى حد كبير في القطاع الخاص، وتقوم طائفة من الجهات الفاعلة الخاصة بزيادة وتوسيع أنشطتها في الفضاء. ومن ثم، فإن التمييز بين الاستخدامين المدني والعسكري للفضاء يزداد تعقيدا. وتطمس طبيعة المجال الفضائي إلى جانب التطور التكنولوجي والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج الخطوط الفاصلة بين الاستخدام الهجومى والدفاعى للفضاء. وعلى الرغم من أن هذا التقسيم يستند إلى خيارات ونوايا عقائدية، فإن التدابير العملية مثل التعاون المتعدد الأطراف والشفافية والتواصل الواضح والمباشر مفيدة في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، من المهم أن يواصل المجتمع الدولي النقاش المتعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وما يتصل به من تدابير عملية أخرى. ومن ثم، تؤيد هولندا قرار الجمعية العامة 230/76، وكذلك قرارها 55/76 بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، اللذين يمكن أن يسهما كذلك في تحقيق الهدف العام المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وكما هو مبين في المقدمة، فإن العدد المتزايد من الأنشطة التي تتم في الفضاء يحدث أوجه ضعف جديدة يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتطالب جميع الدول، وتستتبع بالتالي مسؤولية مشتركة عن التصدي لها والتخفيف من حدة التهديدات المعاصرة. ولا يمكن لأي بلد أن يدعي امتلاك الفضاء، ولا يمكن لأي بلد أن يعمل بشكل مستقل في الفضاء الخارجي دون التأثير على بلدان أخرى. وبالتالي، فإن بلورة رؤية مشتركة حول هذا الموضوع أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، تشدد هولندا على التدابير العملية التي يمكن اتخاذها، مثل زيادة الشفافية، وإقامة خطوط اتصال مباشرة، والتركيز على تدابير بناء الثقة، مثل تلك التي عرضها في

عام 2013 فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر سوء التواصل وسوء التفسير والتصعيد غير المقصود في المجال الفضائي. وعلاوة على ذلك، نشرت هولندا ترجمة لسياستها الوطنية لأمن الفضاء وأيدت نشر نسخة غير سرية من السياسة الفضائية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وهذه التدابير العملية تكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى بالنظر إلى البيئة الأمنية الراهنة. ويمكن للمشاركة المتعددة الأطراف في محافل من قبيل مؤتمر نزع السلاح والفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ مؤخرا المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، وكذلك للصكوك ذات الصلة مثل مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، أن تجعل هذه التدابير توتي المزيد من الثمار.

مفهوم عسكرة الفضاء تمييزا له عن تسليح الفضاء

تدرك هولندا أهمية الفضاء للعمليات العسكرية ضمن الأطر الدولية السارية القائمة حاليا. ويمكن أن تتخذ هذه العمليات العسكرية أشكالا مختلفة: إذ يمكن الاضطلاع بالأنشطة العسكرية انطلاقا من الفضاء الخارجي وفيه وعبره وبتجاهه. وتشدد هولندا، باعتبارها دولة طرفا في معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي، على أن استخدام الفضاء الخارجي ينبغي أن يُفرد للأغراض السلمية، وينبغي ألا توضع أسلحة الدمار الشامل في مدار حول الأرض أو في أي جرم سماوي آخر.

وبالنظر إلى الطابع المزدوج الاستخدام لتكنولوجيات الفضاء المتطورة الحالية، وعدم وجود تعريف للسلاح الفضائي يحظى بتأييد واسع، وتزايد صعوبة التمييز بين الطابعين الهجومي والدفاعي لتكنولوجيات الفضاء، تميز هولندا تمييزا واضحا بين الاستخدام العسكري المشروع للفضاء بطريقة مسؤولة، وتسليح الفضاء الذي تعارضه هولندا بوضوح خلال المناقشات.

نحو نظام فعال

نرى أن الحالة الراهنة تبين أن النظام الحالي لإدارة الفضاء لم يصبح فعالا بعد بقدر يكفي لضمان وصول جميع الدول إلى المنظومات الفضائية دون قيود، في الحاضر وللأجيال المقبلة. ونعتقد أن التحسينات ينبغي أن تستند إلى مواصلة وضع نظم تتعلق باستخدام الفضاء الخارجي بشكل مأمون وآمن ومستدام وأن تستند إلى السلوك وعواقبه.

وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة 230/76 يركز على "ضمان منع حدوث سباق تسلح"، فإننا نرى أن ضمان ذلك يشكل تحديا في الممارسة العملية. ولا تزال الكيفية التي ستنم بها هيكلية عملية توفير هذه الضمانات غير واضحة أيضا وبالتالي، من المهم أن تتبادل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في إطار هذا القرار المدعوم على نطاق واسع، وجهات نظرها بشأن توفير ضمانات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ونعتقد أن تحويل هذه الآراء إلى رؤية مشتركة بشأن هذا الموضوع سيكون مفيدا وضروريا لمواصلة الحوار الدولي بشأن هذه المسألة والحد من احتمال حدوث سباق تسلح من خلال عملية شاملة.

وفي هذا السياق، لا تزال التهديدات الأرضية المنشأ مثل المنظومات المضادة للسواتل تشكل مصدر قلق كبير لهولندا. ولم تدرج هذه التهديدات الأرضية بعد في مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي،

ولا في الالتزام السياسي المقترح بـ "عدم البدء بوضع الأسلحة في الفضاء الخارجي". وهذا من بين الأسباب الكامنة التي تجعل أنه ليس بوسعنا تأييد هذه المبادرات بشكلها الحالي.

بيد أنه من التطورات الإيجابية إدراج التهديدات الأرضية في قرار الجمعية العامة 230/76. وفي هذا الصدد، ترحب هولندا بالالتزام الذي أعلنته مؤخرا دولة عضو في الأمم المتحدة بعدم إجراء تجارب لأسلحة الصعود المباشر المدمرة المضادة للسواتل. وهذا مثال واضح لتدبير عملي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وعمل من أعمال السلوك المسؤول في الفضاء. وفي ضوء التطورات الأخيرة مثل توليد الحطام الفضائي عمداً وبلا داع من خلال التدمير المتعمد للسواتل كوزموس 1408 عن طريق أحد الصواريخ المباشرة الصعود المضادة للسواتل، يشكل هذا التدبير خطوة بناءة حسنة التوقيت تقلل فورا من خطر استعمال القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، قبل إجراء مزيد من المناقشات لتكريس ذلك في صك ملزم قانونا في نهاية المطاف.

وتواصل هولندا السعي إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي عن طريق التصدي للمخاطر التي يتعرض لها الفضاء من خلال الأخذ بنهج تدريجي يمكن أن يفضي إلى اتخاذ مزيد من التدابير الملزمة قانونا. ويجب أن يظل المجتمع الدولي متقطنا في الوقت نفسه للتطورات المستمرة وتأثيرها على الفضاء. وتتيح العملية التي بدأت بموجب قرار الجمعية العامة 36/75 منتدى آخر لجميع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، وللمنظمات غير الحكومية، للجلوس إلى طاولة المفاوضات على أساس طوعي، ولكن مع الاستعداد لقطع التزامات. وسبق للمجتمع الدولي أن خاض تجارب إيجابية باتباع هذا النهج في مجالات أخرى، مثل الأنشطة السيبرانية. ولذلك تأمل هولندا أن تساهم الدروس المستخلصة من المبادرات السابقة التي اتخذها المجتمع الدولي كذلك في نجاح الجهود المبذولة فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

النرويج

[6 أيار/مايو 2022]

عملا بالقرار 230/76، التمس الأمين العام آراء ومقترحات الدول الأعضاء بشأن توفير ضمانات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

إن المجتمع النرويجي مجتمع شديد الترابط يعتمد على الخدمات الرقمية، حيث تعتبر المنظومات الفضائية ضرورية للاتصالات وتحديد المواقع والملاحة والتوقيت، فضلا عن التوعية بالأحوال. وتمثل الأنشطة التي تتم خارج البر الرئيسي النرويجي تحديات إذ تتيح المنظومات الفضائية تنفيذ عمليات فعالة وأمنة، وتدعم أمن العمليات، وتعزز ممارسة الولاية القضائية في مناطق واسعة، كما هو الحال في عمليات البحث والإنقاذ التي تتم في القطب الشمالي.

وتعتمد معظم الدول على الخدمات الفضائية لأغراض مماثلة. لذا يظل من المهم الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه بيئة سلمية وأمنة ومستقرة وأمنة ومستدامة لصالح الجميع. ويتعين على جميع الدول أن تظل ملتزمة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وأن تمتنع عن القيام بأنشطة تتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الأنشطة التي يمكن أن تهدد قدرة جميع الدول على استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه بحرية، في الحاضر أو في المستقبل.

وتشكل مداولات اللجنة الأولى للجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إسهاما هاما في تحقيق هذه الغاية. وتجدر الإشارة إلى أن المناقشات تطورت بمرور الوقت: فعندما اتخذت الجمعية العامة القرار الأول المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي (القرار 97/36)، كان هناك تركيز كبير على منع الأسلحة المضادة للسواتل. وفي السنوات اللاحقة، شددت القرارات التي قدمها الاتحاد الروسي على عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

والنرويج، شأنها شأن عدة دول أخرى، تفهم مفهوم منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بمعناه الواسع: فالمناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تشمل مداولات بشأن مسائل الأمن الدولي المتصلة بالفضاء، وكذلك بشأن كيفية تحسين أمن الفضاء. ويتماشى هذا الرأي مع اتساع نطاق جدول أعمال منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي في الجمعية العامة.

ومما يؤسف له أن المناقشات المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تعثرت على ما يبدو بسبب اختلاف الآراء بشأن شكل النتيجة المرجوة. وترى النرويج أن المبادرة المتخذة في القرار 36/75 بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول توفر سبيلا واعدا للمضي قدما في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي: فهي توفر نهجا يعالج أمن الفضاء بطريقة شاملة وكلية دون المساس بشكل النتيجة.

وفي ضوء ما تقدم، ترى النرويج أن نهج "عدم البدء بوضع أسلحة" معيب لأنه لا يعالج مسألة أمن الفضاء بطريقة شاملة أو كلية بما فيه الكفاية. وأحد أسباب ذلك أنه لا يتناول الأسلحة الأرضية التي يمكن أن تستهدف أجساما في الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، تقتصر المبادرة إلى وسيلة للتحقق من أن دولة ما تقي بالتزامها بعدم وضع أسلحة في الفضاء. كما أن المبادرة تتجاهل أن هناك بالفعل قدرات في الفضاء تتمتع بجميع خصائص السلاح، حتى لو لم تكن مصنفة على هذا النحو. وتتنطبق اعتبارات مماثلة، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على مشروع المعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ولا يشكل هذا الاقتراح أساسا كافيا لصك فعال وشامل ويمكن التحقق منه.

ولذلك، وفي نطاق جدول أعمال الجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يجب أن تعالج مسألة توفير ضمانات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية في إطار نهج شامل وكلي. وعلى هذا النحو، فإن أفضل طريقة حاليا لمعالجة المسائل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هي تناولها في إطار القرارين 36/75 و 231/76 بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.

جمهورية كوريا

[6 أيار/مايو 2022]

مقدمة

مع زيادة الجهات الفاعلة وإمكانية الوصول إلى الفضاء والاعتماد عليه، يزداد ازدحام الفضاء والتنازع عليه والتنافس بشأنه كل يوم. وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى أن معظم المنظومات الفضائية لها

خصائص الاستخدام المزدوج، فمن الصعب تمييز الغرض من كل منظومة فضائية والقصد من وراء بعض الأعمال. وهذا يزيد من مخاطر سوء التواصل وسوء التقدير.

ولذلك، فإن جميع الدول تشترك، بغض النظر عن وضعها التكنولوجي إزاء الفضاء، في حاجة واضحة وملحة إلى الحد من هذه التهديدات لضمان بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة مع اعتماد العالم بشكل متزايد على المنظومات والخدمات الفضائية.

توفير ضمانات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

تشمل التهديدات الفضائية، على سبيل المثال لا الحصر، حدوث سباق تسلح في الفضاء. والواقع أن الزيادة الكبيرة في عدد الجهات الفاعلة، وخصائص الاستخدام المزدوج للمنظومات الفضائية، والمخاطر المرتبطة بسوء التقدير وسوء التواصل، تستدعي اتباع نهج كلي وشامل لتحديد التهديدات والبحث عن طرائق لتعزيز أمن الفضاء. ومن شأن الإخفاق في التحديد السليم للتحديات التي نواجهها أن يؤدي حتماً إلى إخفاق في الاستجابة.

وفي هذا الصدد، فبينما تظل جمهورية كوريا ملتزمة التزاماً شديداً بالحيولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى منطقة نزاع، فإن التركيز فحسب على توفير ضمانات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يمثل إفراطاً في تبسيط مسائل أمن الفضاء وتهوينا من أمرها. وبدون فهم مشترك لما يشكل تهديدات فضائية وأنماط سلوك مسؤول لتجنب هذه التهديدات أو منعها، سيكون من غير الملائم، بل والخطير، الاعتماد على الضمانات لا سيما إذا كانت خالية من آليات تحقق. وبدلاً من ذلك، فإن اتباع نهج فعال في ميدان أمن الفضاء سيستتبع جملة أمور منها اتخاذ تدابير مناسبة لكفالة الشفافية وبناء الثقة، وقواعد للسلوك، والتزامات سياسية.

وعلى وجه الخصوص، ترى جمهورية كوريا أيضاً أن مشروع المعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي لا يشمل جميع التهديدات ذات الصلة. ولضمان استجابة فعالة، نعتقد أن هناك حاجة إلى بلورة النطاق والتعريف على نحو أشمل، إلى جانب وضع آليات تحقق ملموسة.

نحو إرساء نهج كلي وشامل

سعيًا إلى إنشاء نظام قانوني دولي في نهاية المطاف ينص على تدابير شاملة للتصدي للتهديدات الفضائية، تعتقد جمهورية كوريا أن بدء نقاش وتعاون متعددي الأطراف وشاملين يركزان على نهج قائم على السلوك هو أمر عملي وواقعي ومناسب للتصدي للتهديدات في الفضاء الخارجي. وبناءً على ذلك، شاركت جمهورية كوريا في تقديم قرارين للجمعية العامة بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول (A/RES/75/36 و A/RES/76/231)، وستشارك بنشاط في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل المفتوح باب العضوية.

وتود جمهورية كوريا أن تشدد على أهمية عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية، التي تهدف إلى تحديد التهديدات الفضائية وتقديم توصيات بشأن معايير وقواعد ومبادئ ممكنة تضبط أنماط السلوك المسؤول استناداً إلى تفاهم مشترك بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة البناءة في هذه العملية والإسهام في تعزيز أمن الفضاء ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتغتتم جمهورية كوريا هذه الفرصة للإعراب عن التزامها الراسخ بالاضطلاع بدورها الواجب إلى جانب البلدان الشريكة تحقيقاً لهذه الغاية، وستواصل المشاركة بنشاط في المحافل ذات الصلة.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[5 أيار/مايو 2022]

يرحب الاتحاد الروسي باتخاذ قرار الجمعية العامة 230/76 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويتشرف، وفقاً للفقرتين 7 و 8 منه، بتقديم مساهمته الوطنية في التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين لكي تواصل الدول الأعضاء مناقشاتها.

ويلزم بذل جهود مشتركة من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإبقائه خالياً من أي نوع من الأسلحة، والحيلولة دون تحوله إلى ساحة للمواجهة المسلحة. ولا يمكن أن يكفل المجتمع الدولي لجميع البلدان دون استثناء الاستكشاف السلمي للفضاء على قدم المساواة ودون تمييز وأن يحل العديد من المشاكل العالمية، بما فيها المشاكل المتصلة بالتنمية الاقتصادية، إلا بصورة جماعية.

وفي الآونة الأخيرة، أصبحت مخاطر تحول الفضاء الخارجي إلى منصة انطلاق للعُدوان والحرب حقيقة لا تخطئها العين. ويتبع عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سياسة تهدف إلى وضع أسلحة في الفضاء، وزيادة القدرات المضادة للأجسام الفضائية، واستخدام الفضاء الخارجي لأغراض عسكرية. ويجري تنفيذ برامج طموحة لتطوير منظومات أسلحة مصممة للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها في الفضاء الخارجي أو انطلاقاً منه أو ضده.

وتهدف هذه البلدان إلى استخدام الفضاء الخارجي لأغراض العمليات العسكرية (سواء العمليات "الدفاعية" أو "الهجومية"، بما في ذلك الأنشطة الوقائية) سعياً إلى تحقيق تفوقها العسكري. وهذا يضر بالسلام والأمن الدوليين ويمكن أن يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الشديد وحدث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو ما من شأنه أن يقوض تماماً آفاق الحد من الأسلحة وخفضها بشكل عام.

ويصر الاتحاد الروسي على أنه من غير المقبول أن يعاد النظر في مقررات الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في عام 1978 بهدف تشجيع استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لأغراض سلمية بحتة، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والشروع في مفاوضات ذات صلة وفقاً لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967. وإن لم يُمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في الوقت المناسب، فإنه سوف يلتهم كميات كبيرة من الموارد المادية وسيؤدي إلى تقويض آفاق الحد من الأسلحة بوجه عام ووضع عقبات لا يمكن التغلب عليها في طريق التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي لأغراض سلمية، وفي طريق استخدام نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي في ذلك المجال لأغراض سلمية.

وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الروسي بالفهم المكرس في قرار الجمعية العامة 230/76 الذي مفاده أن جميع الدول تقع على عاتقها مسؤولية تاريخية عن كفالة أن يجري استكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى البدء في تنفيذ المهام المحددة في هذا

القرار بهدف ضمان - أولاً وقبل كل شيء - أن يصبح الاستبعاد الكامل للفضاء الخارجي من مجال سباق التسلح والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية لصالح البشرية معياراً صارماً للسياسات الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتزاماتها الدولية. ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة لمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها في الفضاء الخارجي أو انطلاقاً منه أو ضده إلى الأبد.

ومن المسلم به عموماً أنه في حين تؤدي المعاهدات الدولية القائمة بشأن الفضاء الخارجي والنظام القانوني الذي تنص عليه دوراً إيجابياً في تنظيم الأنشطة فيه، فلا يمكنها أن تمنع تماماً حدوث سباق تسلح فيه، ووضع أسلحة فيه، والتهديد باستعمال القوة واستعمالها فيه، أو انطلاقاً منه، أو ضده، ولا يمكنها أن تحافظ عليه للأغراض السلمية.

وهكذا، وبغية ضمان منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والوفاء بأهداف الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام 1978، يقترح الاتحاد الروسي فرض حظر كامل وشامل وملزم قانوناً على وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي، وعلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الفضائية أو عن طريق استخدام هذه الأجسام.

وبناء على ذلك، ينبغي أن تتعهد الدول الأعضاء بالالتزامات التالية:

- عدم استخدام الأجسام الفضائية كأسلحة ضد أي أهداف على الأرض أو في الجو أو في الفضاء الخارجي
- عدم تدمير الأجسام الفضائية التابعة للدول الأخرى أو إتلافها أو تعطيلها أو تغيير مسارها
- عدم صنع أسلحة فضائية أو تجربتها أو نشرها، بغض النظر عن مكان وجودها، ولأي غرض كان، بما في ذلك لأغراض الدفاع المضاد للقذائف أو بوصفها قدرات مضادة للسواتل، وبهدف استخدامها ضد أهداف على الأرض أو في الجو، ومن أجل القضاء على أي منظومات من هذا القبيل موجودة بالفعل في حوزة الدول
- عدم تجريب أو استخدام المركبات الفضائية المأهولة لأغراض عسكرية، بما في ذلك لأغراض المنظومات المضادة للسواتل
- عدم مساعدة الدول أو مجموعات الدول الأخرى أو المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية أو غير الحكومية، بما في ذلك الكيانات غير الحكومية المنشأة أو المؤسسة أو الموجودة في الأراضي الخاضعة لولايتها و/أو سيطرتها، في المشاركة في الأنشطة المذكورة أعلاه وعدم تشجيعها على القيام بذلك

ولضمان تنفيذ هذه الالتزامات على نحو موثوق، ينبغي الاتفاق عليها من خلال صك دولي ذي صلة ملزم قانوناً. ومن الضروري الشروع فوراً في مفاوضات لصياغته.

وتحقيقاً لهذه الغاية، قدم الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية في عام 2008 مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، لكي ينظر فيه مؤتمر نزع السلاح، وقدمتا في عام 2014⁽²⁾ نسخته المحدثة، التي

(2) انظر CD/1985.

تعكس التعليقات والمقترحات التي قدمها عدد من الدول. وهذه الوثيقة الشاملة، التي يناقشها المؤتمر حالياً، ينبغي أن تشكل الأساس لوضع صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً.

ومن شأن مراعاة العمل الذي أنجزه فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي مارس عمله في الفترة 2018-2019⁽³⁾، أن ييسر إعداد مثل هذه الوثيقة.

وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعيد الوثيقة تأكيد القواعد والمبادئ القانونية الدولية القائمة التي تحكم أنشطة الفضاء الخارجي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967، ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام 1963، وإعلان المبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لعام 1963، واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام 1972، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى لعام 1977.

وتهدف المبادرة والالتزام السياسي بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، اللذين طرحهما الاتحاد الروسي، وحظيا بالفعل بدعم دولي، إلى تحقيق الاستقرار ريثما يتم وضع الصك المتعدد الأطراف. وقد التزمت ثلاثون دولة بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي⁽⁴⁾.

وهذا الالتزام السياسي، الذي يكتسب المزيد من المؤيدين بمرور الوقت، هو أفضل طريقة عملية وأكثرها فعالية وكفاءة لتجريد عملية تطوير المنظومات الفضائية الهجومية من مقومات الاستمرار. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت مبادرة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، باعتبارها أحد تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، عاملاً سياسياً رئيسياً في تعزيز السلام الدولي وكفالة الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة للجميع، وزيادة إمكانية التنبؤ بأنشطة الدول المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية واستدامتها.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية⁽⁵⁾

[6 أيار/مايو 2022]

1 - يسر المملكة المتحدة أن تقدم هذه الورقة استجابة للفقرة 7 من قرار الجمعية العامة A/RES/76/230، التي طلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء ومقترحاتها بشأن توفير ضمانات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

(3) أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة 250/72 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2017.

(4) الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأرمينيا، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وباكستان، والبرازيل، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتركمانستان، وتوغو، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، والكونغو، وميانمار، ونيكاراغوا.

(5) النسخة الكاملة متاحة في الرابط التالي: https://front.un-arm.org/wp-content/uploads/2021/05/national-submission-of-the-United-Kingdom-in-connection-with-resolution-75_36.pdf

2 - فالمنظومات الفضائية تركز عليها طائفة واسعة من الأنشطة العلمية والتجارية، وأصبحت جزءاً أساسياً من البنية التحتية العالمية التي تعتمد عليها الحياة الحديثة. كما أنها تشكل جزءاً رئيسياً من القدرات العسكرية الحديثة. فهي تتيح حرية التحرك؛ والاتصالات؛ والقيادة والتحكم؛ والملاحة؛ والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع؛ والإنذار بإطلاق القذائف التسيارية. ومن المهم، لدى النظر في التدابير المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مراعاة التفاعل بين المنظومات المدنية والعسكرية وبين المجال الفضائي ومجالات العمليات الأخرى (البرية والبحرية والجوية والسيبرانية).

3 - ومن المنظومات الفضائية التي نعتمد عليها البنية التحتية الأرضية ومعدات المستعملين ووصلات البيانات، وكذلك السواتل. وتشمل التهديدات التي تتعرض لها هذه القطاعات الأربعة مجموعة واسعة من القدرات الموجودة على الأرض وفي المدار التي تمتلكها الدول والتي يمكن أن تدمر المنظومات الفضائية أو تلحق بها أضراراً أو تشوش عليها. وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي تؤديه المنظومات الفضائية في تحقيق الرخاء والتنمية والأمن في العالم، من الأهمية بمكان أن تجد الدول سببلاً للحد من خطر سوء التقدير والتصعيد حتى نتمكن جميعاً من مواصلة الاستفادة من الفضاء.

4 - وفي ظل الظروف الدولية الحالية، التي تتسم بازدياد تنافس الدول وانعدام الثقة، إلى جانب المجموعة المعقدة من التهديدات التي تتعرض لها المنظومات الفضائية، ترى المملكة المتحدة أن مفهوم 'الضمانات' في سياق أمن الفضاء غير قابل للتطبيق، وربما يؤدي إلى نتائج عكسية. ويساورنا القلق لأن هذا المفهوم يستتبع نهجاً ضيقاً يركز فقط على المعاهدات الملزمة قانوناً التي لا تتناول التحديات الحديثة التي تواجه أمن الفضاء.

5 - ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، كما نعرفه، ينبثق من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام 1978⁽⁶⁾، التي وضعت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على جدول أعمال آلية نزع السلاح بمجملها. ولم تحدد أي نتيجة بعينها: "الحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقاً لروح معاهدة الفضاء الخارجي".

6 - وللتعامل بفعالية مع جدول أعمال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ترى المملكة المتحدة ضرورة النظر في مجموعة أوسع من التدابير تذهب أبعد من الدعوة إلى عدم وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وتحبذ المملكة المتحدة اتباع نهج أكثر شمولاً يستند إلى تحديد أنماط السلوك المسؤول في الفضاء التي يمكن أن تساعد على تحسين التفاهم وبناء الثقة بين الدول فيما يتعلق بأنشطتها الفضائية، بما يقلل في نهاية المطاف احتمال نشوب نزاع ناجم عن تصورات وتقديرات خاطئة. وترد آراء المملكة المتحدة بالتفصيل في تقريرها المؤرخ 30 نيسان/أبريل 2021 المقدم إلى الأمين العام بموجب قرار الجمعية العامة A/RES/75/36 بشأن "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول".

7 - وتدرك المملكة المتحدة أن هناك وجهات نظر مختلفة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي - فقد ركزت بعض الدول اهتمامها على وضع منظومات الأسلحة في الفضاء. بيد أننا نرى أنه لا يمكن معالجة جميع الشواغل في إطار جدول أعمال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي دون

(6) [A-S10-4.pdf \(un.org\)](https://www.un.org/Depts/los/convention_agreements/convention_treaties/1978_treaty.html)

مراعاة جميع عناصر المنظومة الفضائية. ولمنع حدوث سباق تسلح، من المهم أيضا النظر في البيانات التي يحصل عليها المستعمل، إلى جانب السواتل التي توفرها.

8 - وترى المملكة المتحدة أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يقتضي مراعاة جميع التهديدات التي تتعرض لها المنظومات الفضائية. وعلينا أن ننظر في دور التكنولوجيات الجديدة والحديثة وكذلك التكنولوجيات القائمة مثل الصواريخ، وأن ننظر أيضا في التهديدات الحركية وغير الحركية. وينبغي أن ننظر في المجموعة الكبيرة من الآثار التي يمكن أن تحدثها قدرة فضائية مضادة على المنظومات الفضائية وعلى الأمن القومي بدلا من النظر في حظر أسلحة معينة بشكل منفرد.

9 - إذن يمكننا القول إن سباق التسلح في الفضاء في العصر الحديث يتسم بالتعقيد، ويشمل مكونات أرضية وفضائية، وينطوي على مجموعة كبيرة من الآثار. وتؤدي التهديدات إلى تطوير منظومات دفاعية وقدرات فضائية مضادة هجومية فائقة. وفي المقابل، يزداد خطر سوء التفسير وسوء التقدير. ومن الأمثلة الممكنة على ذلك سواتل الحراسة التي يمكن أن يبدو فيها استخدام منظومة معدة لأغراض دفاعية بحتة استخداما هجوميا إذا قام الساتل الحارس بمناورة دفاعية تدمر ساتلا آخر أو تتلفه أو تعطله⁽⁷⁾.

10 - ومن المهم أيضا، لدى معالجة الشواغل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مراعاة تصور التهديدات؛ والمنافسة بين الدول؛ والتصور الخاطئ للأعمال والآثار؛ وسوء فهم المنظومات وعمليات النشر؛ وعدم وجود نظم لتحديد الأسلحة تؤدي وظائفها؛ وعدم وجود قواعد ومعايير ومبادئ متفق عليها بما في ذلك تفسيرها وتطبيقها؛ وعدم اكتمال الاتفاقات؛ وانعدام الثقة؛ وعدم التحقق؛ والتطورات التكنولوجية.

11 - كيف يمكننا معالجة جميع الشواغل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؟ ينبغي أن يشمل الحل الرامي إلى تعزيز أمن الفضاء والحد من التهديدات الفضائية مجموعة واسعة من الآليات إلى جانب إجراءات الدول وتقصيرها في اتخاذها والأنشطة التي تقوم بها. وينبغي النظر في مزيج من التدابير التالية في سبيل الحد من التهديدات الفضائية:

- (أ) تحسين فهم الدوافع والعقيدة
- (ب) فهم الاستقرار الاستراتيجي
- (ج) الحوار
- (د) المعايير والقواعد والمبادئ، بما في ذلك تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة
- (هـ) تدابير/هياكل الحد من المخاطر وإدارة الأزمات
- (و) التحقق
- (ز) الثقة
- (ح) الفهم المشترك للآثار والتبعات
- (ط) البيانات الملزمة سياسيا

(7) Securing Our Military Satellites Against Shadowing Spacecraft – NPEC (npolicy.org)

(ي) القانون الدولي التأسيسي القائم، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الملزمة قانوناً والقانون الدولي العرفي

(ك) الجزاءات

(ل) ضوابط التصدير

12 - واستناداً إلى تقرير عام 2013 الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (الفقرة 34)، يمكننا القول إن أي تدبير مقترح ينبغي:

(أ) أن يكون واضحاً وعملياً ومثبتاً، أي يكون قد تم التثبت من تطبيق التدبير المقترح وفعالته من جانب واحدة أو أكثر من الجهات الفاعلة؛

(ب) أن يكون من الممكن أن تؤكد فعلاً أطراف أخرى في تطبيقه، سواء بشكل مستقل أو جماعي؛

(ج) أن يقلل بل وربما يزيل أسباب عدم الثقة وسوء التفاهم وسوء التقدير فيما يتعلق بأنشطة الدول ونواياها.

13 - وينبغي أن يشمل الحل المتعدد الأوجه لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي جميع العناصر التي من شأنها أن تحد من دوافع سباق التسلح؛ وأن يراعي المنظومات الفضائية برمتها؛ وأن يأخذ في الاعتبار جميع التكنولوجيات التي يمكن أن تكون لها آثار تمنع استخدام المنظومة الفضائية.

14 - ولذلك تشجع المملكة المتحدة جميع الدول الأعضاء على المشاركة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة A/RES/76/231 للمساعدة في صياغة توصياته بشأن معايير وقواعد ومبادئ ممكنة تضبط أنماط السلوك المسؤول فيما يتعلق بتهديدات الدول للمنظومات الفضائية.

الولايات المتحدة الأمريكية

[6 أيار/مايو 2022]

الأنشطة الفضائية ضرورية لتقديم البشرية جمعاء ولرخاء جميع الدول. فهذه الأنشطة تعزز فهمنا للأرض والكون والإنسانية. وتتيح وظائف جيدة وفرصاً اقتصادية؛ وتلهمنا؛ وتدفع عجلة الابتكار في جميع أنحاء العالم. وتسهم المعلومات المجمعة من القدرات الفضائية أيضاً في السلام والأمن الدوليين، بسبل منها توفير بيانات بالغة الأهمية للتحقق من الامتثال لمعاهدات تحديد الأسلحة، وتنبيه القادة الوطنيين إلى التهديدات المتطورة، مثل حشد القوات العسكرية على حدود بلد ما.

ولهذا السبب، يعد الوصول إلى الفضاء واستخدامه مصلحة حيوية لجميع الدول.

بيد أن اشتداد المنافسة الاستراتيجية يشكل تحدياً للسلام والأمن الدوليين. وتزيد هذه المنافسة من احتمال نشوب نزاعات، بما في ذلك نزاع يمتد إلى الفضاء الخارجي. غير أن المواجهة أو النزاع في الفضاء الخارجي ليس أمراً محتوماً. وتسعى الولايات المتحدة إلى ضمان بقاء الفضاء الخارجي خالياً من النزاع، وطالما دعت إلى اتباع نهج شامل لمعالجة المسائل التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاع في الفضاء الخارجي، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ويقتضي اتباع نهج شامل لمنع نشوب نزاع في الفضاء الخارجي، بما في ذلك المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ما يلي: الامتثال للنظام القانوني الدولي القائم، بما في ذلك الاتفاقات ذات الصلة، وتنفيذه تنفيذا كاملا، واستعراض التهديدات الحالية والمقبلة للمنظومات الفضائية، بما يشمل دراسة البيئة الأمنية الدولية الشاملة؛ ثم وضع نهج شامل وتدرجي يشمل ما يلي: السعي إلى الوفاء بالالتزامات الطوعية المتصلة بمعايير السلوك المسؤول وسائر تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة للأنشطة الفضائية المتصلة بالأمن القومي، وكذلك إمكانية النظر في مفاهيم ومقترحات لوضع اتفاقات جديدة ملزمة قانونا تكون منصفة ويمكن التحقق منها بطريقة فعالة؛ ودراسة التدابير الأخرى المتاحة للدول التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

الاتفاقات الدولية ذات الصلة

تسلم الولايات المتحدة بأن التدابير الملزمة قانونا تؤدي دورا مهما في معالجة المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وما فتئت تضطلع منذ زمن طويل بدور قيادي في النهوض بتدابير تحديد الأسلحة المتصلة بالفضاء الخارجي. ومن الواضح، علاوة على ذلك، أن القانون الدولي ينطبق على الأنشطة الجارية في الفضاء الخارجي. ويعد احترام القانون الدولي وكذلك امتثال الالتزامات القانونية الدولية القائمة من العناصر الأساسية لنهج شامل لمنع نشوب نزاع في الفضاء الخارجي.

ومن أمثلة الاتفاقات الدولية ذات الصلة بأنشطة الفضاء الخارجي ما يلي:

- ميثاق الأمم المتحدة
 - معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء (معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية)
 - معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (معاهدة الفضاء الخارجي)
 - اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (اتفاق الإنقاذ)
 - اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية (اتفاقية المسؤولية)
 - اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (اتفاقية التسجيل)
 - اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى
 - المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (معاهدة ستارت الجديدة/ستارت الثالثة)
- ومن أمثلة الاتفاقات الدولية ذات الصلة بأنشطة الفضاء الخارجي، التي لم تعد نافذة أو لم يبدأ نفاذها بعد، ما يلي:

- معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الأولى) (غير نافذة)
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (غير نافذة)

التحديات الحالية والمقبلة

سيؤدي تطوير القدرات الفضائية المضادة إلى نشوء التصورات، ما قد يؤدي إلى حالات سوء فهم وتصورات خاطئة وانعدام للثقة، وهو ما يمكن أن يسهم بدوره في نشوب نزاع في الفضاء الخارجي. وتعمل بعض الدول على تطوير وتشغيل وتخزين مجموعة متنوعة من الأسلحة المضادة للمنظومات الفضائية يمكن استخدامها لمنع تشغيل القدرات والخدمات الفضائية المدنية أو التجارية أو الأمنية الوطنية، أو تعطيلها أو إضعافها أو تدميرها أو تنطوي على إمكانية إحداث ذلك. وينبغي للدول الأعضاء، لدى استعراضها للتدابير الرامية إلى منع نشوب نزاع في الفضاء الخارجي، بما في ذلك المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أن تحلل التهديدات التي تتعرض لها المنظومات الفضائية، بما فيها تلك التي يمكنها منع توفير الخدمات الفضائية أو تعطيلها مؤقتاً، وتلك التي تهدف إلى إضعاف القدرات الفضائية أو تدميرها بصورة دائمة. ويمكن تقسيم هذه التهديدات التي تتعرض لها المنظومات الفضائية إلى أربع فئات عموماً: (1) التهديدات الأرضية - الفضائية؛ و (2) التهديدات الفضائية - الفضائية؛ و (3) التهديدات الأرضية - الأرضية؛ و (4) التهديدات الفضائية - الأرضية. وضمن هذه الفئات، يمكن وصف التهديدات بأنها: (1) قابلة للزوال، وهي التهديدات التي تشمل أثاراً مؤقتة مثل تشويش إشارات الترددات الراديوية أو إبهار نظم الاستشعار عن بُعد، أو (2) غير قابلة للزوال، وهي التهديدات التي تشمل التدابير التي تؤدي إلى إضعاف المنظومة الفضائية أو تدميرها.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن يعتبر العديد من القدرات والتكنولوجيات الفضائية ذات استخدام مزدوج، أي أنها تُستخدم للتطبيقات المدنية والعسكرية على السواء، مما يطرح مشاكل عملية ومفاهيمية عند محاولة تحديد التهديدات المحتملة والتصدي لها. ولدى تحليل الشواغل المتعلقة بالمنظومات ذات الاستخدام المزدوج، ينبغي للدول الأعضاء أن تتعهد بألا تقيد بأي شكل من الأشكال استخدام جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية، لتكنولوجيا الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وتشير الولايات المتحدة إلى أن القدرات ذات الاستخدام المزدوج أو الاستخدامات العسكرية للفضاء ليست عدوانية بطبيعتها. وهذا هو السبب في ضرورة وضع معايير السلوك وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة من أجل بناء الثقة بين الدول وتجنب الصعوبات المتأصلة في تنظيم التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج.

معايير السلوك المسؤول/تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة

يوفر القانون الدولي القائم إطاراً قوياً لإدارة أنشطة الفضاء الخارجي. بيد أن من المهم أيضاً أن تتطور المعايير والقواعد والمبادئ التي توجه هذه الأنشطة مع تطور الأنشطة الفضائية. وفي هذا الصدد، تعتقد الولايات المتحدة أن وضع وتنفيذ معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول، في أطر منها الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشئ مؤخراً لتناول هذه المسألة، يمكن أن يساعد على مواجهة تهديدات الدول للمنظومات الفضائية بالحد من سوء التقدير والتصورات الخاطئة وانعدام الثقة.

ولدى استعراض التدابير الرامية إلى منع نشوب نزاع في الفضاء الخارجي، بما في ذلك المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في تقرير عام 2013 لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الذي حظي بتوافق الآراء والذي يتضمن توصيات بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة.

وعلاوة على ذلك، أشار فريق الخبراء في تقريره لعام 2013 إلى أن الدول الأعضاء يمكن أن تهتم أيضاً بجهود أخرى في إطار مبادرات متعددة الأطراف لتعزيز الاستقرار والأمن في الفضاء الخارجي بطريقة بناءة. وأشار على وجه التحديد إلى إعداد لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لمجموعة من 21 مبدأً توجيهياً لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، اعتمدت لاحقاً في عام 2019. وأشار فريق الخبراء إلى أن هذه المبادئ التوجيهية لها خصائص مماثلة لخصائص تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة؛ وأن بعضها يمكن أن يعتبر تدابير ممكنة لكفاءة الشفافية وبناء الثقة، في حين يمكن أن يوفر بعضها الآخر الأساس التقني لتنفيذ تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة.

وينبغي للدول الأعضاء أيضاً التذكير بمعايير فعالية تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة الواردة في تقرير عام 2013 لفريق الخبراء الحكوميين.

ومن هذه المعايير ما يلي:

- (أ) أن تكون واضحة وعملية ومثبتة؛
- (ب) أن يكون من الممكن أن تؤكد فعالاً أطراف أخرى؛
- (ج) أن تقلل بل وربما تزيل أسباب عدم الثقة وسوء التفاهم وسوء التقدير.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في تقرير الأمين الوارد في الوثيقة A/76/77 الذي يقدم موجزاً جامعاً للعناصر الواردة في الردود المتلقاة من الدول الأعضاء عملاً بالقرار 36/75، دون المساس بمواقفها الفردية. ويعرض التقرير التهديدات والمخاطر الأمنية القائمة والمحتملة التي تتعرض لها المنظومات الفضائية، بما في ذلك المخاطر الناشئة عما يكون في الفضاء الخارجي أو على الأرض من أعمال أو أنشطة أو منظومات؛ ووصفاً للأعمال والأنشطة التي يمكن اعتبارها مسؤولة أو غير مسؤولة أو تنطوي على تهديد، ولأثرها المحتمل على الأمن الدولي؛ وأفكاراً بشأن مواصلة بلورة وتنفيذ المعايير والقواعد والمبادئ التي تضبط أنماط السلوك المسؤول، وبشأن الحد من مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير فيما يتعلق بالفضاء الخارجي.

ومن شأن المشاركة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول عملاً بالقرار 231/76 أن تعزز تحديد التدابير الشاملة التي يمكن أن تمنع نشوب نزاع في الفضاء الخارجي، بما في ذلك المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتعزيزاً لهذه الجهود، أعلنت الولايات المتحدة في 18 نيسان/أبريل 2022، التزامها بعدم إجراء اختبارات مدمرة لقذائف الصعود المباشر المضادة للسواتل. فليس في مصلحة أحد توليد حطام في الفضاء من خلال هذا النوع من الاختبارات المدمرة للقذائف المضادة للسواتل.

تدابير تحديد الأسلحة في المستقبل

فيما يتعلق بأي اتفاقات محتملة لتحديد الأسلحة، تشير الولايات المتحدة إلى أحكام قرار الجمعية العامة 97/36 جيم الذي طلب إلى لجنة نزع السلاح أن تنظر في مسألة التفاوض من أجل "اتفاقات فعالة يمكن التحقق منها وتستهدف منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي". وفي هذا الصدد، تكرر الولايات

المتحدة التأكيد على أنها ستنتظر في المقترحات والمفاهيم المتعلقة بتدابير تحديد الأسلحة إذا كانت منصفة وقابلة للتحقق الفعال وتعزز الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها.

وستأخذ الولايات المتحدة في الحسبان في هذه الاعتبارات امتثال البلدان الأخرى لالتزاماتها الحالية بموجب المعاهدات الملزمة قانوناً. وإضافة إلى ذلك، تشدد الولايات المتحدة أيضاً على أهمية أن تكون لأي اتفاق محتمل ملزم قانوناً لتحديد الأسلحة في المستقبل يتعلق بالفضاء الخارجي أهداف واضحة وألا يفرض قيوداً على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

التدابير الأخرى

عند النظر في التدابير التي يمكن اتخاذها لمنع امتداد نزاع ما إلى الفضاء الخارجي، بما في ذلك المسائل المتصلة بسباق تسلح في الفضاء الخارجي، يمكن للدول الأعضاء أن تنتظر أيضاً في اتخاذ خطوات، من خلال سلطاتها المحلية، لفرض جزاءات وضوابط على التصدير.

تنفيذ نهج شامل

لإحراز تقدم بشأن هذه المسائل الهامة، تعتقد الولايات المتحدة أن المجتمع الدولي ينبغي ألا يركز حصراً على المقترحات المتعلقة باتفاقات ملزمة قانوناً لتحديد الأسلحة تشوبها العيوب ولا يمكن التحقق منها تركز حصراً على مسألة وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، دون اعتبار للتهديدات الأخرى. فمنع نشوب نزاع في الفضاء الخارجي، بما في ذلك المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يتطلب رؤية شاملة للمنافسة والنزاع بين الدول وإدراكاً لكيفية وسبب امتداد المنافسة والنزاع إلى الفضاء الخارجي. ويجب علينا توسيع نهجنا ليأخذ في الاعتبار التهديدات الأمنية الإضافية المحتملة الناجمة عن المنظومات الأرضية، مثل المنظومات الأرضية المضادة للسواتل، التي يمكن تجربتها بطريقة خطيرة وغير مسؤولة والتي تهدد المنظومات الفضائية البالغة الأهمية بالنسبة للمصالح الأمنية والاقتصادية والعلمية لجميع الدول خلال العقود القادمة.

وبدلاً من اتباع نهج ضيق ومعيّب، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في جميع الأدوات المتاحة. وبتابع نهج أكثر شمولاً وبمراعاة أهمية التنفيذ الكامل للالتزامات القانونية الدولية القائمة ذات الصلة، يمكن للمجتمع الدولي عندئذ أن يضع مزيداً من التدابير العملية المحددة والمصممة خصيصاً لمواجهة هذه التهديدات. وترى الولايات المتحدة أن أفضل وسيلة عملية وأكثرها فعالية لمعالجة هذه المسألة الملحة هي وضع تدابير مناسبة لكفالة الشفافية وبناء الثقة، ومعايير وقواعد ومبادئ تضبط السلوك المسؤول، تعتبر ذات أهمية حاسمة لبناء الثقة وتتصدى للتهديدات بصورة عملية وقد يؤدي ذلك، حسب الاقتضاء، إلى وضع اتفاقات ملزمة قانوناً في المستقبل.

باء - الاتحاد الأوروبي

[2 أيار/مايو 2022]

يشكل ضمان أمن الفضاء ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي شرطين أساسيين لمواصلة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بطريقة آمنة ومأمونة ومستدامة ولتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين من أجل المصلحة المشتركة للبشرية.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الفضاء الخارجي مشاعا عالميا ينبغي استخدامه لصالح الجميع. وتشكل معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 وغيرها من القوانين الدولية المنطبقة، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المبادئ التوجيهية التي وضعت في إطار الأمم المتحدة، حجر الزاوية في الهيكل العالمي لإدارة الفضاء الخارجي. ويشدد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أهمية القيام بالأنشطة الفضائية بما يتسق مع هذا الهيكل.

وفي هذا الصدد، يرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال الهيئة العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح وأن استمرار جدواه يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يؤدي وظيفته الحاسمة المتمثلة في التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف، ويمكنه أيضا أن يضع معايير طوعية أخرى.

وظهر مفهوم "الحد من سباق التسلح" في الفضاء الخارجي في سياق خاص للحرب الباردة حيث كان تحسين الأمن الجماعي في ذلك الوقت يركز أساسا على الأسلحة النووية، ومن ثم كان يُنظر إليه من منظور "تحديد الأسلحة". وفي هذا السياق، اعتمد البند المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" في مؤتمر نزع السلاح، وأعقب ذلك إنشاء لجنة مخصصة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في عام 1982. بيد أن اللجنة المخصصة أجرت طوال فترة ولايتها مناقشات واسعة النطاق أسهمت في توضيح تعقيد الحالة، مما وسع نطاق المناقشات ولم يقتصر على فكرة "سباق التسلح" في الفضاء الخارجي. ولذلك، يفهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مفهوم "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" بمعنى أوسع يشمل جميع التحديات التي تواجه الأمن الدولي فيما يتعلق بالفضاء وجميع الأدوات الرامية إلى تحسين أمن الفضاء.

الحاجة الماسة إلى تعزيز أمن الفضاء

تشهد البيئة الفضائية في الوقت الحاضر تزايدا في الازدحام والتنازع والتنافس. والفضاء الخارجي مجال ما برحنا نشهد فيه قدرا كبيرا من التحديات التي تهدد أمننا المشترك في السنوات الأخيرة، ويستحق كل اهتمامنا. ويؤثر تدمير الأجسام والمنظومات الفضائية أو انقطاع خدماتها تأثيرا كبيرا على المجتمعات الموصولة التي تعتمد بشكل متزايد على هذه الخدمات ويعطل شؤونها. وعلاوة على ذلك، فإن طابع الاستخدام المزدوج المتأصل في العديد من الأجسام والمنظومات الفضائية يطرح تحديات من حيث تحديد التهديدات والتمييز بين أنماط السلوك غير الضار وتلك التي يمكن أن تشكل تهديدا.

وبالتالي أصبح تحسين أمن الفضاء حاليا أمرا أساسيا، لأن جميع الدول، بصرف النظر عن مستوى تطوير الأنشطة الفضائية، تعتمد بشكل متزايد على المنظومات والخدمات الفضائية. وتشكل السواتل وغيرها من الأصول الفضائية ومكوناتها الأرضية المقابلة والإشارات المرتبطة بها عناصر حيوية لعمل مجتمعات اليوم والاقتصاد والتجارة العالميين، وكذلك لإحراز تقدم في القضايا العالمية الحاسمة مثل مكافحة تغير المناخ وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما أن الاقتصاد والأمن والحياة اليومية في المجتمعات المعاصرة معرضة للخطر، سواء في الدول التي ترتاد الفضاء أو، على نطاق أوسع، في جميع البلدان التي تستخدم التكنولوجيات الحديثة بصورة متزايدة. وفي ضوء ذلك، يؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على ضرورة التصدي بشكل أفضل للمخاطر والتهديدات المتزايدة التي تنشأ عن هذه التطورات.

ومن الأهمية بمكان منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومنع تحول الفضاء الخارجي إلى منطقة نزاع للحفاظ على استخدام البيئة الفضائية في الأغراض السلمية على المدى الطويل. ويظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمة التزاما قويا بتحقيق هذا الهدف النهائي.

المبادرات والأعمال السابقة والحالية

يقدر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن الخبراء في فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي اتبعوا في عام 2018 نهجا شاملا في محاولة لسد الفجوة بين مختلف المواقف. وعلى الرغم من أن فريق الخبراء الحكوميين لم يستطع، للأسف، التوصل إلى توافق في الآراء على تقرير نهائي، ينبغي أن تسهم جهوده في المناقشات الحالية والمقبلة لتعزيز الأمن في الفضاء الخارجي.

وبعض المقترحات الحالية للسكرتير العام للملزمة قانونا بشأن "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" لا تنص على أي ضمان ولن تساعد على تعزيز أمن الفضاء.

ومن ثم، يؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جديد أن مشروع المعاهدة الحالي بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي لا يشكل أساسا كافيا لوضع صك فعال يسهل فهمه ويمكن التحقق منه. وإضافة إلى ذلك، أثبت مقدا مشروع المعاهدة أنهما يمتلكان قدرات بالفعل وأنهما بصدد تطوير قدرات أخرى، لا تدرج صراحة في نطاق مشروع المعاهدة ولكنها تشكل تهديدا حقيقيا، مثل القدرات الأرضية المضادة للسواتل.

ونعتقد أيضا أن مبادرة "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" لا تستوفي معايير تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، على النحو المتفق عليه في تقرير فريق عام 2013 لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الذي حظي بتوافق الآراء. فهذه المبادرة، مرة أخرى، لا تتناول الأسلحة الأرضية التي تستهدف أصول الفضاء الخارجي. وغموض التعريف فيما يتعلق بمسألة ما يشكل سلاحا في الفضاء سيؤثر على جميع الأجسام الموضوعة في الفضاء أو التي لها قدرة التأثير على الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي والتي يمكن اعتبارها بطريقة أو بأخرى سلاحا إذا استخدمت بطريقة عدوانية. وعلاوة على ذلك، لا تتضمن المبادرة آلية تمكن من التحقق الفعال من الالتزام السياسي لدولة ما "بأن تكون أول من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي".

ويسلم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأنه، رغم أن الإطار الدولي القائم المتعلق بالفضاء الخارجي والنظام القانوني المنصوص عليه فيه يؤيدان دورا إيجابيا في تنظيم أنشطة الفضاء الخارجي، فإن المقترحات المذكورة أعلاه لسكرتير العام ملزمة قانونا غير قادرة على ضمان منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أو على المساهمة في تعزيز أمن الفضاء، والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

ولهذا السبب، دون استبعاد إمكانية وضع صك ملزم قانونا في المستقبل، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مقتنعة بأن اتباع نهج دولي وشامل في إطار الأمم المتحدة يستند إلى معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول أمر أساسي. وبالتالي، فلا بد لنا من إرادة سياسية قوية لصون السلام

والأمن في الفضاء الخارجي، والتنفيذ الملموس لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، والاتفاق على مبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.

تعزيز أمن الفضاء بشكل ملموس عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول

أولاً، إن بناء فهم مشترك لأنماط السلوك المسؤول وغير المسؤول هو النهج الصحيح لزيادة إمكانية التنبؤ والحد من التوترات في الفضاء الخارجي وتجنبها. ولذلك نعتقد أن وضع معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي وإليه ومنه وعبره أمر لا غنى عنه.

وعلاوة على ذلك، يعتقد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن إرساء الثقة المتبادلة وتعزيز الشفافية بين الدول أساسيان لتعزيز أمن الفضاء وتجنب نشوب نزاع في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، يرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن نشر وتبادل المعلومات بشأن العقائد والسياسات والاستراتيجيات الفضائية سلوك مسؤول من شأنه أن يساعد على تهيئة أجواء من الثقة بين مختلف الجهات الفاعلة. وسيساعد ذلك في الحد من مخاطر سوء الفهم، وسوء التقدير، والتصعيد غير المرغوب فيه للنزاع.

وكذلك، يشدد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أهمية مدونة لاهاي لقواعد السلوك باعتبارها الصك المتعدد الأطراف الوحيد الذي يكفل الشفافية وبناء الثقة لمكافحة انتشار القذائف التسيارية الذي له قواسم مشتركة واضحة مع أنشطة الفضاء الخارجي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الترويج لاعتماد المدونة على الصعيد العالمي وتنفيذها بالكامل وتحسين أدائها. وندعو جميع الدول، لا سيما الدول التي تضطلع بأنشطة مهمة في مجال القذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية، إلى التقيد بالمدونة في أقرب وقت ممكن.

وأخيراً، يؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على ضرورة أن يجتمع المجتمع الدولي لمناقشة مزيد من السبل والوسائل الكفيلة بتحسين أمن الفضاء بشكل ملموس لصالح جميع الدول، بطريقة بناءة وتعاونية، بالاستفادة من المناقشات الدولية السابقة والجارية. ويشدد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أن السبيل الوحيد لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية في عالم متسم بالاعتماد والترابط هو تعزيز النظام المتعدد الأطراف، وجمع جميع الجهات صاحبة المصلحة في المحافل القائمة من أجل تعزيز التعاون والثقة بينها جميعاً، لا سيما بين الدول.

وينبغي ألا ينظر إلى الالتزامات الطوعية والمبادئ التوجيهية والمبادئ غير الملزمة قانوناً من جهة والصكوك الملزمة قانوناً من جهة أخرى على أنها متنافية، إذ يعزز بعضها بعضاً وتعد ضرورية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة، واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على أساس منصف ومقبول للجميع، لصالح لأجيال الحالية والمقبلة.

خاتمة

لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن أهم خطوة إلى الأمام هي مواصلة المناقشات بشأن أنماط السلوك المسؤول. وباتباع هذا النهج، يمكن لجميع الدول تحسين الاتصال والحوار، وتعزيز الشفافية والثقة لتقريب المواقف المختلفة والتوصل إلى توافق في الآراء، وتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء مفاوضات محتملة في المستقبل بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي هذا الصدد، يواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأييد العملية التي بدأت بقرار الجمعية العامة 36/75⁽⁸⁾ ويرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة 231/76⁽⁹⁾، الذي يعد خطوة جاءت في الوقت المناسب للمساهمة في الحد من التهديدات والمخاطر المتصلة بالفضاء الخارجي. وإنشاء هذا الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي يؤيده الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأييدا كاملا، يمهد الطريق لإجراء مناقشة مفصلة وشاملة بشأن الحد من التهديدات عن طريق أنماط السلوك المسؤول بغية تحسين أمن الفضاء بشكل ملموس والإسهام في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، انطلاقا من إيمانها الراسخ بتعددية الأطراف التي تشكل الأمم المتحدة جوهرها، تعتقد اعتقادا قويا بأن من الضرورة الملحة الآن ومن مصلحة جميع الدول السعي بشكل عملي وفوري إلى تحسين أمن الفضاء والتصرف بسرعة من أجل الاتفاق على حل عالمي ومشترك ومتعدد الأطراف من خلال زيادة التنسيق والتعاون، بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات المعنية، وتشجيع مشاركة الجهات الفاعلة التجارية وممثلي المجتمع المدني في الوقت نفسه، وفقا للممارسة المتبعة.

ولذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمة التزاما كاملا بالمشاركة النشطة والبناءة في المناقشات التي تجري في إطار البند المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

(8) الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.

(9) الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.